جامعة مولود معمري_تيزي وزو_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور التكنولوجيا في الإصلاح الإداري الجزائري

(جواز السفر البيومتري2010- 2015م)

مذكرة لنيل شهادة الماستر، في السياسات العامة والإدارة المحلية

إعداد الطالبتين:

زيرة آيت عمران

كهينة عزوق

تحت إشراف:

د. نبيلة بن يوسف

لجنة المناقشة:

كريمة لعرابي .....رئيسا

د/ نبيلة بن يوسف.....مقررا ومشرفا

كريمة بلهواري .....ممتحنا

2014. 2015م

خـــطـــة الدراســـة:

مقدمة:

الفصل الأول: ماهية الإصلاح الإداري

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح الإداري وأبعاده

المطلب الأول : تعريف الإصلاح الإداري وخصائصه

المطلب الثاني: أبعاد الإصلاح الإداري

المبحث الثاني:أسباب وأهداف الإصلاح الإداري

المطلب الأول: أسباب الإصلاح الإداري

المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الإداري

المبحث الثالث: استراتجيات وعراقيل الإصلاح الإداري

المطلب الأول: استراتجيات الإصلاح الإداري

المطلب الثاني: عراقيل الإصلاح الإداري

الفصل الثاني:البيومتري بين الواقع و التشريع

المبحث الأول: ماهية البيومترية

المطلب الأول: نشأة البيومترية

المطلب الثاني: تعريف البيومترية

المبحث الثاني: أهداف الإصلاح الجديد(البيومتري)

المطلب الأول: أهداف الدولية للاستخدام البيومتري

المطلب الثاني : أهداف الوطنية للاستخدام البيومتري

المبحث الثالث: تطبيق جواز السفر البيومتري في الجزائر

المطلب الأول: النظام القانوني

المطلب الثاني: تحليل الاستبيان

المطلب الثالث: العراقيل الإدارية

الخاتمة.

شكر وعرفان

بعد الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى

وعرفان بجميل الوالدين

خالص الشكر إلى **الدكتورة المشرفة نبيلة بن يوسف** كانت لنا نعم الموجه والمعين في مذكرة تخرجنا.

وتشكراتنا الخالصة لكل من ساعدنا في انجاز المذكرة لاسيما في جانبها التطبيقي

إهداء زيــرة

أهدي ثمرة عملي إلى نور حياتي ووجداني إلى التي أبصرت الدنيا من خلالها و أدركت الغاية بفضلها

إلى من منحتني كل شيء والتي بذلت كل جهدها حتى أصل إلى ما وصلت إليه إلى منبع الحنان

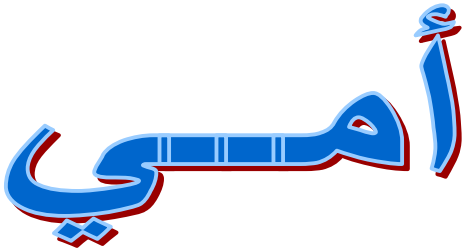

إلى والدي الكريم .....حبا و برا و عرفان

إلى أجدادي الكرام .....تبجيلا و احتراما و امتنانا

إلى إخوتي الأعزاء ..... رفقا و إخلاصا

إليكم جميعا اهدي عملي المتواضع

إهداء كهينة عزوق

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من حملتني وهنا على وهن، و رافقتني في كل مراحل حياتي

أمـــي الغالية

إلى من رباني على حب الله والعلم والعمل وكان لي سيراجا منيرا لدرب حياتي

أبي الحبيب

إلى كل إخوتي الذين كانوا لي سندا وعونا في حياتي

إلى كل أصدقائي الذين كانوا نعم رفقاء الدرب

إلى كل من أحـــــب أهدي ثمرة جهدي العلمي

مـقـدمـة:

يعتبر الإصلاح الإداري ظاهرة من ظواهر العلم الإداري، كما أنه يعد عنصرا مهما في النظام العام للمنظمات الإدارية الذي ينبغي على قادة المنظمات تفهم أبعاده لكونه الوسط الذي تعيش فيه المنظمات والذي يؤثر في نوع السلوك الذي تتفاعل به مع العملاء أفرادا كانوا أم جماعات. كما يعد كذلك من المواضيع المهمة التي يجب تناولها نظرا لانتشار ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وطغيان البيروقراطية السلبية على مستوى الإدارات.

إنّ الإصلاح هدف مشروع يسعى كل فرد إلى تحقيقه، وهو هدف لكل مؤسسة ومجتمع فالوصول إليه مرغوب ومطلوب، ولذا أصبح لزاما على كل منظمات اليوم أن تعي وبشكل جدي أهمية التغيير والتطوير ومواكبة التقدم العلمي بصفة عامة، والتقدم التقني بصفة خاصة، لما شهده عالمنا المعاصر من تطورات سريعة في عدة قطاعات أثرت بشكل كبير على تطور الفرد وازدياد حاجاته وتعددها بكل تعقيدات الحياة المعاصرة. و أكثر هذه التطورات شيوعا تلك المتعلقة بمجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي أفرزت آليات جديدة لإدارة المجتمعات، ودولة الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى استخدامها عبر إحلال نظام الكتروني شامل مما يتلاءم وأهداف وتطلعات المجتمع الجزائري، وتعتبر بدايات استخدامه على مستوى الإدارات المحلية لدليل على النية السليمة في اعتماده، وكانت إدارة الدوائر قد انطلقت في تطبيق نظام تكنولوجي معروف على المستوى العالمي في الوقت المعاصر المتمثل في؛ "جواز السفر البيومتري"، والذي أضحى مفروضا من طرف شركات الطيران المدني الدولي، وذلك من أجل القضاء على ظاهرة الفساد، التزوير، وبغرض تحسين أداء الخدمة العامة.

وتدور **إشكالية** الدراسة حول؛ ما مدى مساهمة التكنولوجيا في الإصلاح الإداري الجزائري لاسيما في إجراءات تحضير جوازات السفر؟.

وتتضمن الإشكالية جملة من **التساؤلات الفرعية** نذكر منها؛

. ما المقصود بالإصلاح الإداري ؟

. هل يوجد تداخل بين مصطلح الإصلاح الإداري والمصطلحات الشبيهة كالتطوير الإداري والتحديث الإداري؟

. فيما تكمن فوائد الإصلاح الإداري؟

. كيف تساهم التكنولوجيا في إصلاح الإدارة العامة الجزائرية؟

. ما هو الاختلاف بين الجواز السفر القديم والجديد؟

ما هو الهدف من إعداد جوازات سفر بيومترية وا ٍنهاء السريان بالجوازات القديمة؟

. ما هي إجراءات تحضير جواز السفر البيومتري؟

. هل توجد عراقيل تحول دون إنجاح الإصلاح الإداري في المجال البيومتري في الجزائر؟

فرضيات البحث:

تقودنا معالجة الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية إلى اختبار مدى صحة الفرضيات

- كلما أدخلت التكنولوجيا على الإدارات العامة، كلما تحسنت الخدمات.
- جواز السفر البيومتري مفروض على الجزائر في ظل العولمة.
- كلما استخدمت الوسيلة البيومترية في جوازات السفر وعٌممت، كلما ضمنت السلطة القضاء على التزوير.

مناهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي لدراسة هذا الموضوع،

المنهج الوصفي التحليلي*

يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة وتصنيفها وتحليلها وا ٍخضاعها للدراسات الدقيقة وذلك في إطار التعريف بالإصلاح الإداري وتحديد

* . في كثير من الكتب التي تعنى بدراسة مناهج البحث لا تعتبر الوصف والتحليل مناهج، وفي نظرها أن جميع المناهج العلمية المتعارف عليها تعتمد وتحمل في طياتها الوصف والتحليل، فالمنهج التاريخي يصف الظاهرة من خلال سرد المعلومات ثم يحللها، والمنهج المقارن والبيئي و غيرهما كلها تعتمد على الوصف والتحليل كلاهما لا يمكن اعتبارها مناهج علمية، وهو رأي الدكتورة المشرفة نبيلة بن يوسف أيضا.

الإطار النظري للموضوع وكذا من خلال وصف و تحديد مختلف المحاور الكبرى لمشروع جواز السفر البيومتري في الجزائر 2010-2015[1].

المنهج التاريخي:

يختص المنهج التاريخي بالبحث في الأحداث التاريخية الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة بها بغرض الوصول إلى معرفة الظروف التي أحاطت بشأن تطور الظاهرة المدروسة عبر تطورها في مختلف المراحل الزمنية، إنه الطريق الذي يتبعه الباحث لجمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية في فحصها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها التي لا تفقد فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب، بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل وذلك في إطار التعرف على مختلف الإصلاحات التي شهدتها الإدارة العمومية الجزائرية ألا وهي نشأة البيومترية وجواز السفر البيومتري .[2]

منهج دراسة حالة: المنهج الذي يسمح بجمع البيانات العلمية يسمح لنا بالتعمق في الدراسة المعينة،اعتمدنا دراسة الحالة في بحثنا عن كيفية إعداد جواز السفر البيومتري في الجزائر على مستوى المقاطعة الإدارية"دائرة ماكودة".

الاقترابات:

ـ الاقتراب القانوني:

يعتبر الاقتراب القانوني من أقدم اقترابات التحليل وأكثرها تعبيرا فالمقاربة القانونية ترى أن التغيير في مختلف مجالات الحياة يبدأ من الأطر التنظيمية، كما ينتهي عندها أيضا ففعل التغيير في الحياة السياسية يتوج بالتغيير في مجموعة الأطر الحاكمة لها ولاسيما في القانونية بداية من الدستور وانتهاء بالمؤسسات التي يتشكل منها النظام السياسي، كما يعتمد هذا الاقتراب على المؤسسة كوحدة تحليل و انتظام العمليات السياسية ضمن ميكانيزم العمل المؤسسي[3].

[1] . عمار بوحوش، محمد محمود الذينبات،**مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،ط1999،2،ص139.

[2] عبد الباسط محمد ، حسين ، **أصول البحث العلمي** ، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية،1975،ص276.

[3] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** : المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات و الأدوات، الجزائر :دون دار النشر،1997،ص71.

كما اعتمدنا على الوسائل المساعدة والمسهلة لعملية البحث العلمي ـ الأكاديمي نذكر منها؛

ـ الاعتماد على مصادر المعلومات النظرية المنبثقة من البحث المكتبي.

ـ الاعتماد على الدراسة الميدانية القائمة على توزيع وتجميع استمارات الاستبيان ، وا إجراء مقابلات مع بعض موظفي الدائرة في مصلحة البيومترية .

ـ الاعتماد على متابعة ورصد ما تبثه وسائل الإعلام المختلفة حول الموضوع قيد الدراسة.

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من حداثة موضوع البيومتري (جواز السفر البيومتري)، وتطمح في المساهمة لإثراء مكتبة العلوم السياسية بجامعة مولود معمري وكل مكتبات أقسام العلوم السياسية، والمهتمين بالإصلاح الإداري تحديدا البيومترية في الوثائق الشخصية للمواطن، بمادة تتناول الموضوع من جانبه التنظيمي والقانوني (الإجراءات) الذي يعد مجالا حديثا وجديدا وبذلك يؤمل أن تشكل هذه الدراسة إضافة لدفع عجلة البحث في هذا المجال الحيوي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو التعرف على مدى مساهمة التكنولوجيا بصفة عامة والبيومتري بصفة خاصة في الإصلاح الإداري، وينبثق من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية؛

. التعرف على آليات ووسائل الإصلاح الإداري بصفة عامة والتكنولوجيا بصفة خاصة.

ـ التعرف على إجراءات تنفيذ الإصلاح الجديد (جواز السفر البيومتري) في الجزائر، ومدى تطابقه مع القانون.

ـ التعرف على العراقيل الإدارية واقتراح الحلول الممكنة.

ـ التعرف على نمط الإصلاح الإداري المتبع في منظمات عينة البحث العلمي والمشاكل الناجمة في ضوء ذلك النمط.

ـ التعرف على أهم معوقات الإصلاح الإداري واقتراح سبل المعالجة.

الدراسات السابقة :

نتناول فيما يلي بعض الدراسات السابقة التي تدعم الإطار النظري للدراسة وتوضح مداخل الإصلاح الإداري المعتمدة.

ـ دراسة **محمد الصيرفي** سنة 2008، لقد قامت الدراسة بعنوان **الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري** بتوصيف الفساد الإداري وكل ما يتعلق به من مفاهيم، وتوصيف الإصلاح الإداري وأخيرا توصيف التطوير التنظيمي.

ـ دراسة **أحمد غنيم** سنة 2004، حول "**الإدارة الالكترونية من حيث آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل**" بهدف توضيح الإطارين النظري والتطبيقي للإدارة الالكترونية، وقد توصل إلى أن التحو ّل إلى الإدارة الالكترونية يتطلب إعادة هندسة نظم العمل الإداري في المنظمات التقليدية وتحويلها إلى وظائف إدارية الكترونية، وأن الإدارة الالكترونية تحقق العديد من الفرص والمزايا لكل من المنظمة المعاصرة والمجتمع الحديث.

كشفت الدراسة عن وجود نظم للتأمين وحماية معاملات الالكترونية من أهمها؛ التشفير الالكتروني– التوقيع الالكتروني– الشهادة الالكترونية للتحقق من الشخصية والتأمين والحماية ضد أعمال النصب والاحتيال.

ـ دراسةر **أفت رضوان** سنة 2004،حول "**الإدارة الالكترونية**" بهدف معرفة المتطلبات التي توافرها المنظمات الإدارية قبل الشروع في التطبيق الإدارة الالكترونية، وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق الإدارة الالكترونية التي تتمثل في افتقار القيادات الإدارية للإحساس بالأهمية التقنية وقلة الإمكانيات المادية المخصصة لتطوير البنية التحتية، كذلك ضعف اللغات الأجنبية اللازمة للتعامل مع الشبكة الدولية، وانخفاض مستوى الوعي الحاسوبي لدى المواطنين وقلة الطاقات البشرية المؤهلة في مجالات التقنية الالكترونية.

ـ دراسة **عبد السلام أبو قحف** سنة 2001، تحت عنوان "**دليل المدير في تفويض السلطة ملامح الإصلاح الإداري –عقود الإدارة –إدارة الأزمات**" بتوصيف كل ما يمت للإدارة بصلة في الجزء الأول، والجزء الثاني خصص لإدارة الأزمات مع تقديم بعض النماذج.

التعقيب على الدراسات السابقة:

على ضوء الدراسات السابقة التي تم استعراضها ومدى علاقتها بالدراسة الحالية وكذلك اتفاقها أو اختلافها أو انفرادها بجوانب تتناولها هذه الدراسة يتضح ما يلي:

- لم تتناول الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث الإصلاح الإداري كهدف للدراسة في حد ذاته إلا في عدد لا يكاد يذكر.
- الدراسات التي تناولت الإصلاح تناولته ضمن العديد من المفاهيم التي قد ترتبط به مثل مصطلح الفساد كمصطلح مضاد للإصلاح.
- أدخلت بعض الدراسات مفاهيم موازية اصطلاحا لمفهوم الإصلاح يؤدي إلى نفس النتيجة مثل مفاهيم التنمية والتغيير والتحديث.
- الدراسات السابقة لم تتناول الإدارة الالكترونية في الجزائر فقد تناولتها في بلدان أخرى أو بصفة عامة.

نقاط التشارك الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

ومما سبق يعود رصيدا للنقاط الخمسة التي أوردناها باعتبارها ملاحظات خاصة للدراسات السابقة بالإجمال ونتبعها فيما يلي بالملاحظات التي تشترك فيها من دراسة مع الدراسة الحالية وذلك على النحو الآتي:

- دراسة **الصيرفي** تداخلت مع بحثنا في الفصل النظري للإصلاح الإداري من حيث المفاهيم والاستراتيجيات.
- أما الدراسات السابقة **لغنيم و رضوان** قد تلتقي مع بحثنا في المبحث الثالث من الفصل الأول المتمثل في آليات الإصلاح الإداري(التكنولوجيا).
- وأخيرا دراسة **أبو قحف** قد تتداخل مع بحثنا في الإصلاح الإداري، لما حددت أنواع استراتيجيات الإصلاح الإداري.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات النظرية والميدانية التي واجهتنا أثناء القيام بهذه الدراسة نذكر:

نقص المراجع عن الإصلاح الإداري ولاسيما حول نظام البيومترية الذي يعتبر موضوعا جديدا، رغم تنقلنا لعديد من المكتبات منها المكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة.

العراقيل البيروقراطية كانت من أبرز الصعوبات أثناء إجراء الدراسة الميدانية.

وأثناء إجراء المقابلات الشخصية وتوزيع ثم استرجاع استمارات الاستبيان تلقينا بعض.

قابلتنا بعض المصاعب حتى في التنقل ما بين ولايتي تيزي وزو وبويرة.

تقسيم الدراسة:

قسمنا الدراسة إلى فصلين؛ **الأول** يبحث في الإطار النظري للموضوع المحوري في المذكرة ألا وهو "لإصلاح الإداري"، البحث في ماهية الإصلاح الإداري من حيث، المفهوم والخصائص والأبعاد، وأسباب اللجوء لعملية الإصلاح الإداري مع تبيان أهداف الإصلاح، ودراسة مختلف استر اتجيات الإصلاح الإداري والعراقيل التي تواجهها الإدارة في عمليتها الإصلاحية.

أما **الفصل الثاني** فيهتم بالإطار التطبيقي؛ تحديدا في استخدام التكنولوجية كعملية تسهيل المهام الإدارية لاسيما فيما يتعلق بالوثائق الشخصية للمواطنين على رأسها جواز السفر، سنقوم بتطبيق الإصلاح البيومتري الجديد على الإدارة الجزائرية، حيث تطرقنا إلى ماهية البيومترية بتبيان نشأة الفكرة وتطورها، وتعريف البيومترية، والأهداف الدولية والوطنية لتطبيقها، كما قمنا بدراسة ميدانية حول إجراءات تحضير جواز السفر البيومتري، والعراقيل الإدارية التي واجهتها الإدارة قيد البحث خلال العملية الإصلاحية.

الفصل الأول:
ماهية الإصلاح الإداري

الفـصـل الأول: ماهـيــة الإصـلاح الإداري

سلكت الإدارة مسلك بعض الدول في تبنيها نظام البيئة المغلقة لقناعة القائمين على هذا الجهاز، فهذا لا يعن أن تنطوي على نفسها رافضة لأي تغيير لأن العالم اليوم بفعل التطورات التكنولوجية الحديثة يفرضعلى غيره ركوب موجة التحولات الجديدة وا ٍن ينصهر مع مقتضياتها، لهذا كان لزاما عليها بأن تعد التكيف والتأهيل دورها ووظائفها بما يمكنها من المواكبة مع محيطها الخارجي والداخلي كقطاع خدماتي قائم على الأهداف والنتائج المعتمدة على إستراتيجية و واضحة المعالم اتجاه مواردها المادية والبشرية، إن تلك التغيرات التي حدثت عبر مراحل من الزمن أفرزت تراكمات عديدة على الإدارة أثرت عليها بشدة، مما أوجب إدخالها إلى غرفة العمليات لإجراء عملية جراحية في العمق لإصلاحها وجعلها تتماشى بناءا مع التطورات التي أطلقت على سطح الساحة السياسة والاقتصادية، وجعلها متجانسة من حيث الأهداف والبناء، ضامنة بذلك استقرار هياكلها مما ينعكس ايجابيا على جميع أنشطتها الإدارية، كما لابد عليها أن تعمل في فضاء مفتوح بما يتماشى والمتغيرات البيئية والبنيوية من أجل مواكبة عملية العصرنة.

سيتناول الفصل الأول الإطار **النظري**، حيث يشمل على مفهوم الإصلاح الإداري وخصائصه، أبعاده في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني سيتطرق إلى الأسباب الدافعة للإصلاح الإداري والأهداف المرجوة تحقيقها من وراء ذلك الإصلاح، أما في المبحث الأخير سنتعرف على أهم استراتيجيات الإصلاح الإداري ومن بينها استخدام تكنولوجيا المعلومات ثم سيعرج البحث على معوقات الإصلاح الإداري.

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح الإداري وأبعاده

تعددت التفسيرات المهتمة بالإصلاح الإداري وأبعاده، وعليه اختلفت التعاريف المقدمة له، وهي الأفكار التي سيتم تناولها في هذا المبحث من خلال مطلبين.

المطلب الأول: تعريف الإصلاح الإداري وخصائصه

منذ بدأ الاهتمام بدراسة الإدارة كعلم قدمت له عدة تعاريف، حيث انقسم مفكري الإدارة بين مدرستين هما؛ من رواد المدرسة الأولى التي تتمثل في مدرسة الإدارة العلمية من روادها "**فيدريك تايلور**" الذي عرّف الإدارة على أنها؛ "المعرفة الصحيحة لما يراد أن يقوم الأفراد به ثم التأكد من أنهم يفعلون ذلك بأحسن طريقة وأرخص التكاليف"[1].

ركزالتعريف على عملية الإعداد والتخطيط وتحديد الأهداف ثم التوجيه والرقابة، كما وضّح التعريف نقطتين هامتين الأولى: أن الأعمال تتم عبر الآخرين، والثانية: إن الكفاءة هي أداء هذه الأعمال الضرورية، وعبر عن معايير الكفاءة بأحسن طريقة في الأداء وأقل التكاليف.

وفي المقابل ركز أصحاب المدرسة الثانية المتمثلة في مدرسة العلاقات الانسانية على طبيعة الإدارة أكثر من تركيزهم على المهام والوظائف الإدارية في تعريفاتهم للإدارة و من بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

[1] زيد بن محمد الرماني ،**منهج ابن تيمية في الإصلاح الإداري**، الرياض : دار الصميعي للنشر والتوزيع،2004،ص29.

وعرفها "**هنري فايول**" على أنها؛ " تدير هو أن تتنبأ وتخطط وتنظم وتصدر الأوامر وتنسق وتراقب"[2]، وهذه هي الوظائف الإدارية المتعارف عليها.

عرفها"**ليفنجستون**" بأنها؛ "عملية الوصول إلى الهدف بأحسن الوسائل وبالتكاليف الملائمة وفي الوقت الملائم"[3].

ويعرفها "**جونس**" **على أنها**؛ " هي توجيه الوسائل والطرق نحو انجاز هدف مقرر"[4].

الإدارة هي الوظيفة الأساسية و الأكثر أهمية في المجتمع المعاصر ، إذ تلعب الدور الرئيسي والحاسم في توجيه موارد المجتمع وتوظيفها لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الناس و المؤسسات في المجتمع، و بذلك فهي مصدر كل القيم التي تسهم في بناء المجتمعات الحديثة وتكون ثرواتها الحقيقية.[5]

الإدارة هي مجموعة من الهيئات الخاضعة لرقابة الحكومة التسلسلية أو لوصايتها المكلفة بتامين نشاطات لتلبية حاجات ذات مصلحة عامة ومزودة بامتيازات السلطة العامة.

يتبين من تعريف الإدارة أنها مؤلفة من ثلاثة عناصر :هي تنظيم،ونشاط وسلطة.

- بوصفها تنظيما، تتكون الإدارة من عدة عناصر معظمها منشاة بنصوص وتعرف بالمؤسسات الإدارية كالوزارات،البلديات و المؤسسات العامة.

---

[2] **المرجع ذاته**، ص30

[3] **المرجع ذاته**، ص30.

[4]. زيد بن محمد الرماني، **مرجع سابق الذكر**، ص30.

[5] علي السلمى، **الإدارة بالأهداف-طريق المدير المتفوق**،القاهرة:دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع،1999.ص.13.

- كونها نشاطا، يهدف عملها إلى تطبيق القرارات السياسية، تقديم خدمات مادية (شق طرق، توزيع البريد...)و غير مادية (السهر على الأمن، الصحة العامة) كما إنها تقوم بإحاطة المسؤولين علما بحاجات و مطالب السكان.
- من اجل ذلك ، تمارس الإدارة سلطة: كتوجيه الأوامر وا إصدار قرارات أحادية الجانب نافذة و ملزمة.

بواسطة العناصر الثلاثة المكونة منها تشكل الإدارة امتدادا للسلطة السياسية، الانتقال من "السياسي" إلى"الإداري" يتحقق عن طريق الوزير بصفته عضوا في مجلس الوزراء الذي يحدد سياسة الحكومة. [6]

ومن خلال ما ورد من تعاريف الإدارة نقدم **تعريفا إجرائيا** لها:

يمكن تعريف الإدارة على أنها عملية تحقيق الأهداف المرسومة باستغلال الموارد المتاحة وفق منهج محدد وضمن بيئة معينة.

والإدارة **أنواع** منذ أن التصقت بتخصصات وفروع متنوعة، وعليه أضحت ترتبط بعديد من التخصصات فانبثق منها فروع جديدة في عالم الإدارة منها: إدارة الأعمال، إدارة الموارد البشرية، والإدارة العامة، والإدارة الإقليمية أم المحلية ولعل هذه الأخيرة الأقرب إلى موضو ع الدراسة، وهي الأخرى قدمت لها تعريفات متعددة تختلف تبعا لوجهات نظر الفقهاء والمفكرين ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن

[6] جوزف باوروس، **القاموس الموسوعي الإداري.عربي-عربي**،لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية .ط1 .2006.ص ص.23 .24.

المفكر ينظر إلى الإدارة المحلية من زاوية معينة مبنية على الفلسفة الفكرية والقانونية والسياسية للدولة التي ينتمي إليها، ولكن تم الاتفاق على المبادئ الأساسية التي تتعلق بنظام الإدارة المحلية.

ويعرفها الكاتب البريطاني "**أرام مودي**" أنها مجلس منتخب تترأس فيه الوحدة المحلية، ويكون غرضه المسؤولية السياسية أمام الناخبين المحليين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة"[7].

يقصد من هذا التعريف أن الإدارة المحلية مجلس منتخب يلعب دور الوسيط بين المواطن المحلي والمركز السياسي.

ويعرفها "**العطار**" بأنها توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة أو رقابتها"[8].

ويقصد من التعريف الأخير أن الإدارة المحلّية هي تفويض بعض الصلاحيات للجماعات الإقليمية تحت رقابة المركز.

وفي عصرنا هذا تحديدا منذ بداية الألفية الجديدة بدأت تحظى الوسيلة الالكترونية باهتمام رجال الإدارة، في تعاملاتهم مع الزبائن والمتعاملين فقد انطلق العمل بها في إدارات الشركات الاقتصادية والتجار ية لتسهيل عملية المبادلات لاسيما خارج البلاد، وانتشر اعتمادها بالتدريج في باقي الإدارات منها؛ الإدارات

[7] محمد محمود الطعامنة،نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي ،**الملتقى العربي الأول المنظمة العربية للتنمية الإدارية**،صلالة :سلطنة عمان، 18/20أوت 2008، ص8.
[8] **المرجع ذاته**، ص9.

الحكومية لاسيما في الغرب، ووجودها في إدارات الدول السائرة في طريق النمو والمتخلفة بطيء ولكن معتمد في بعض المصالح الوزارية لما تقتضيه الظروف العامة ومنها مقتضيات البيئة الخارجية.

إن فكرة الإدارة الالكترونية تتعدى بكثير مفهوم الميكنة الخاصة بإدارات العمل داخل المؤسسة ، إلى مفهوم تكامل البيانات و المعلومات بين الإدارات المختلفة والمتعددة ، و استخدام تلك البيانات والمعلومات في توجيه سياسة وإجراءات عمل المؤسسة نحو تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة سواء الداخلية أو الخارجية .[9]

كما يقصد بالإدارة الالكترونية "أنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من اجل تحقيق أهداف الشركة"[10].

تتسم الإدارة الالكترونية بعدة مزايا تتمثل فيما يلي:

- إنها تعمل على خفض تكاليف الإنتاج وزيادة ربحية المنظمة وتحسين مستوى أداء المنظمات الحكومية.
- تلافي مخاطر التعامل الورقي.
- زيادة الصادرات وتدعيم الاقتصاد الوطني.
- إيجاد فرص جديدة للعمل الحر.

[9] رافت رضوان، الإدارة الالكترونية،القاهرة:مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار،2004،ص.3.
[10] عبد الرحمان توفيق، **الإدارة الالكترونية في الشؤون الإدارية**، مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة،2014 ، ص41.

- الاستفادة من الفرص المتاحة في أسواق التكنولوجيا المتقدمة.[11]

الإدارة العامة:

تعرف بأنهاتوجيه وتنسيق عمل الأفراد ورقابتهم لتحقيق غرض من الأغراض وللوصول إلى هدف مرغوب."

كما يعتبرها البعض بأنها انجاز العمل الحكومي عن طريق تنسيق جهود الأفراد كي يتمكنوا من العمل سوية لانجاز الواجبات المطلوبة منهم."

و ذهب البعض إلى اعتبارها" فن و علم تدبير شؤون الدولة..."

و عرفها الرئيس الأمريكي "**وودرو ولسن**" "بأنها عبارة عن تنفيذ القانون العام بصورة مفصلة و نظامية."[12]

بعد تعريف جزء من المفهوم المركزي في الدراسة نرجع إلى التعريف بالجزء الثاني منه "**الإصلاح**"؛

[11] غنيم احمد، الإدارة الالكترونية ، أفاق الحاضر و تطلعات المستقبل ، مصر : المكتبة العصرية ،2004،ص.43.
[12] ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية ، بيروت: دار النهضة العربية،ط1،2008،ص ص.73 74.

ارتبط مفهوم الإصلاح في الفكر الحديث بحركة الإصلاح الديني في أوروبا ضد هيمنة الكنيسة والإقطاع وتسلطها على العقل الإنساني والعمران البشري في العصور الوسطى المظلمة في أوروبا. وقد ظهرت هذه الحركة مع ظهور المذهب البروتستانتي مقابل المذهب الكاثوليكي المهيمن آنذاك.

أما في العالم الإسلامي فقد ارتبط مفهوم الإصلاح في العصر الحديث بالجانب الفكري والسياسي مع أفكار" جمال الدين الأفغاني" و"محمد عبدو" و"عبد الرحمن الكواكبي" وثلة أخرى من المفكرين الإصلاحيين كما اهتم به من الجانب المادي والعسكري كما ظهر في تجربة سليم الثالث 1761 في عهد الإمبراطورية العثمانية[13]، كما شهدت الإمبراطورية إصلاحا عمرانيا، وشهدته قبل الخلافة العباسية لاسيما في عهد هارون الرشيد. وبهذا فإن الإصلاح يمس مختلف الأمور الحياتية ففي كل مرة تزداد طموحات البشر وطرديا تتعالى معها أصوات وأفكار الإبداع البشري.

ومفهوم الإصلاح **لغة** حسب قاموس لسان العرب لصاحبه عند ابن منظور يعني صلح: الصلاح ضد الفساد، والرجل الصالح في نفسه من قوم صلحاء ومصلح نفسه، والإصلاح هو نقيض الفساد، وأصلح الشيء أي أقامه، صلح، صلوحا وصلاحا: زال عنه الفساد وأصلح الذات بينها أي زال ما بينها من عداوة وشقاق[14].

[13] حسان عبد الله حسان، الإصلاح المعرفي والتغريب في العالم الإسلامي، **مجلة المسلم المعاصر**، عدد152،2014/08/19 ، نقلا عن:
http://www.**almuslimalmuaser.org**/index.php?.Option….k2

[14] أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم، **لسان العرب لابن منظور**،دار الصادر، نقلا عن :
www.**islamweb**.net

فالإصلاح بمعناه اللغوي يشير إلى الرتق و سند ما هو موجود بالفعل بغية تعميمه، انه أشبه بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المبنى أو المباني المتداعية. و الأخذ بالإصلاح كأسلوب دائم للعمل الاجتماعي ، و هو ما يعبر عنه في الأدب السياسي المعاصر باسم"الإصلاحية."

و هو بالتحديد تعديل غير جذري سواء كان في شكل الحكم السياسي ، أو في العلاقات الاجتماعية دون المساس بجوهرها و أسسها. انه إجراء يلجا إليه لتلافي نواحي النقص أو الخطأ ، كما يحصل في الإصلاحات الدستورية ، و الإصلاحات السياسية، والاقتصادية ، و نصوصا عندما تبدو هذه الإصلاحات ضرورية بهدف القضاء على الأخطاء التي تبرز عن الممارسة و التنفيذ.[15]

أما المعنى **الاصطلاحي** للإصلاح فقد قدمت له تعريفات كثيرة منذ القدم، منها تعريف الإمام "**أبو حامد الغزالي**" كتب؛ "بعدما وضح واجب المسلم اتجاه نفسه بتهذيب نفسه وصلاحه ثم أهل بيته وتعدى بعد الفراغ منهم إلى جيرانهم ثم إلى أهل محلته ثم إلى أهل السواد المكثف"[16].

انطلاقا من هذا التعريف يرى "الغزالي" أن الإصلاح يبدأ من إصلاح النفس إلى إصلاح الأسرة ثم الجيران وينتهي بإصلاح البلدة ما أسماه بالمحلة ثم ينتقل إلى إصلاح حال الأمة.

وقد عرفه أيضا الملقب بشيخ الإسلام "**ابن تيمية**" على أنه؛" صلاح العباد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبه صارت هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس"[17].

---

[15] ناظم عبد الجاسور، **مرجع سابق**.ص ص. 100 101.

[16] عمر عبد الله نجم الدين الكيلاني، مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم، **مجلة ديالي كلية التربية الأصمعي**،عدد28،2008،ص1.

[17] زيد بن محمد الرماني، **مرجع سابق**، ص.39.

أما التركيبة الكاملة للمصطلح أي **الإصلاح الإداري**، فهي تعني؛ "الاستخدام الأمثل والمدروس للسلطة والنفوذ لتطبيق إجراءات بهدف تطويره لتحقيق أهداف تنموية"[18]. ربطت الأمم المتحدة الإصلاح الإداري بالتنمية، من منطلق انه لا تنمية دون وجود إصلاح إداري.

كما يعرف الإصلاح الإداري أنه: جّهد سياسي وا ٍداري واقتصادي واجتماعي وثقافي، هادف لإحداث تغيرات أساسية ايجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات، تحقيقا لتنمية قدرات وا ٍمكانات الجهاز الإداري، بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفاعلية في انجاز الأهداف"[19].

كما قدم مفكري الإدارة والباحثين في عالمها عدة تعاريف للإصلاح الإداري، حيث عرفه "**القرداغي**": "على أنه التغيرات المستمرة والمخططة والشاملة في الأجهزة الحكومية في المجلات الإدارية المتعددة بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية"[20].

يعرف الإصلاح الإداري اتجاهين أو تطبيقين مختلفين يتمثلان فيما يلي:

1- الاتجاه الانجلوسكسوني والذي عرفت فيه الدول التي تأخذ بهذا الاتجاه إصلاحا إداريا قويا راجع إلى تجاوز خوصصة المجال الاقتصادي لتمدد إلى النشاط الإداري، وخاصة منها المرافق العامة، فتحولت العلاقة بين الإدارة والمواطن إلى علاقة زبائنية أدت إلى تغيرات مختلفة للمفاهيم الإدارية في إطار

[18] ساليم القحطاني، **التطوير الإداري من خلال التجربة السعودية المفهوم والمراحل والأساليب**، صنعاء: جامعة صنعاء،1999.ص463.
[19] حسين فايز، **سيكولوجيا الإدارة العامة**،الأردن:دار أسامة لنشر والتوزيع،2008،ص228.
[20] كاوه محمد فرج قرداغي،**اثر الشفافية و المساءلة على الإصلاح الإداري،دراسة تحليلية لأراء عينة من مواطني إقليم كوردستان و على مستوى محافظتي السليمانية واربيل** ،بحث منشور ،العراق،2011،ص.6.

الوظيفة العامة، وذلك باستعمال قانون الأعمال نذكر منها: الزبائن، المنافسة، التسيير، والمردودية، وبالتالي فان العلاقة بين الإدارة والمواطن كانت تحكمها فكرة الشراكة.

2. الاتجاه الفرنسي فهو ينسب الإصلاح الإداري إلى العصرنة الإدارية التي تشمل مجالات متعددة ومتنوعة بهدف إعادة النظر في اللامركزية الإدارة، واستعمال تقنيات جديدة، وكذلك التأكيد على ضرورة المشاركة في اتخاذ قرارات[21].

ومنه فالإصلاح الإداري حسب الاتجاهين يقتضي تهيئة داخلية للإدارة وضرورة التحديث في التقنيات المستعملة.

كما عرفه ابن تيمية " إدخال تعديل في التنظيمات الإدارية القائمة، أو استحداث تنظيمات إدارية جديدة وا إصدار الأنظمة والقوانين واللوائح اللازمة لذلك"، ويعتمد الإصلاح الإداري على ثلاث وسائل تتمثل في:

- إنشاء لجان مؤقتة لدراسة عيوب الجهاز الإداري.
- الاستعانة بالخبراء.
- إنشاء هيئات فنية متخصصة ومؤهلة في مسائل التنظيم الإداري.

والتعريف الإجرائي الذي يمكن تقديمه للإصلاح الإداري:

[21] حسين فايز،**مرجع سابق الذكر**،ص ص.228_ 229.

اعتماد تزويد المشروعات العامة والخاصة بإرادة إدارية سليمة قادرة على تقديم الخدمات العامة والخاصة، في أسرع وقت وعلى أحسن وجه وبأقل التكاليف، وبالتالي فهو يتعلق بتنظيم الإدارة، ويتم باستخدام طرق وأساليب عملية لتحقيق أهداف هذه المشروعات، حيث يشمل تكوين الجهاز الإداري، وكذا طرق العمل به.

لقد التصق مفهوم ومعنى الإصلاح الإداري بمصطلحات تبدو للعامة متشابهة لذلك وجب تبيانها و توضيح الفروق بينها، ونذكر أهمها فيما يلي:

ا-**التطوير الإداري:** ّ فته الأمم المتحدة على انه؛ "مجموعة المجهودات المصممة خصيصا لتحقيق التغيرات الأساسية في نظام الإدارة العامة خلال عملية تطويرية شاملة، أو على الأقل خلال الإجراءات لتحسين واحد أو أكثر من مكوناتها الرئيسية، مثل الهياكل الإدارية والأفراد"[22]، ما يستنتج من التعريف إن التطوير الإداري يمس الهيكل التنظيمي للإدارة؛ أي إعادة توزيع الموارد والتغيير الناتج النهائي؛ أي المجهود الهادف إلى تحقيق تغييرات أساسية مرغوبة بالإدارة العامة بهدف تحسين الإمكانات الإدارية في مجمل الجهاز.

ب-التنمية الإدارية: "فالتنمية الإدارية هي إستراتجية عمل تتمثل في كافة القرارات والفعاليات والتطبيقات التي من شانها تطوير نظم وأساليب عمل المنظمات الإدارية وتطوير قابليات العاملين فيها ما يؤمن

[22] نبيلة بن يوسف، مقياس الإصلاح الإداري ،محاضرة سنة اولى ماستر ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو،2013_2014م.

مواجهة المتغيرات التي تحصل في بيئة عمل المنظمة بالشكل الذي يؤهل المنظمة على تحقيق الأهداف الموضوعة لها باستمرار"[23].

يقصد بها تنمية الموارد البشرية أي إيجاد العنصر البشري المؤهل التي تترجم به أهداف الإدارة إلى أفعال فهي تختص بالعنصر البشري من تدريب، تكوين، وتعليم.

ج-التحديث الإداري: " ذلك الجهد المعبر عن الاحتياجات الإدارية المتخذة بالتصورات وأساليب ووسائل متجددة تكون أكثر فعالية للتحقيق تلك الاحتياجات، واستشراف المستقبل"[24].

فهو إذا يخص الجانب المادي والتقني من الوسائل التكنولوجية، والآلات والأجهزة الخاصة بالإدارة.

من خلال ما ورد من تعاريف نستخلص أهم خصائص الإصلاح الإداري وهي:

- يشمل تغيير جذري وأصيل في الأشخاص وفي المفاهيم وفي الوسائل التقنية.
- عملية هادفة مخططة ومرسومة.
- عملية مستمرة متجددة هدفها في حركة دائمة.
- عملية شاملة متكاملة تشمل كل مقومات الإدارة وسائر خطواتها.
- عملية تتطلب روح الفريق الواحد أي عملية جماعية تعاونية.
- عملية تتأثر بالمؤثرات المحيطة كالمؤثرات البيئة المختلفة كتأثير العادات، والتقاليد، والقيم.

[23] باسم الحميري،**التنمية الإدارية الأدوات والمعوقات**،عمان:دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2013،ص.19.
[24] نبيلة بن يوسف، **مرجع سابق الذكر**.

المطلب الثاني: أبعاد الإصلاح الإداري

يمكن أن نهتدي إلى أبعاد ضرورية للإصلاح الإداري وتتمثل فيما يلي:

- إن الجهاز الإداري ليس بنظام مغلق إنما هو متأثر ومؤثر بمقومات ومكونات بيئته، لهذا فان النظام الإداري المبني على النظرية الإدارية البحتة، والذي يبنى على تصور النظام الإداري كنظام مغلق لايكون مردوده إلاّ تحسينات هامشية في بعض النظم والأساليب الإدارية، وهي لا جدال دون الطموحات والأهداف المعقودة على الإصلاح الإداري بمعناه الشمولي المتكامل.
- إن الإصلاح الإداري لا يتحقق بنقل تلقائي وعشوائي لصور من المؤسسات والنظم والأساليب التقنية التي أثبتت جدواها وفعاليتها في حضارات أو دول أخرى، بل ينبغي له إن ينتهج منهجا إبداعيا تشمل كل قدرات التفكير المبدع من أصالة ومرونة وطلاقة وتوسيع من الذات المبدعة في بيئتها.
- إن الإصلاح الإداري معناه الشامل والمتكامل لا ينكفئ على العملية الإدارية الفنية البحتة، بل يمتد تأثيره الايجابي في كل مقومات ومكونات البيئة وما يتصل بها من أهداف وطموحات، من هنا تبرز أهمية مشاركة المؤسسات السياسية والتشريعية والتنفيذية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى السعي لتحقيق المشاركة الشعبية بشكل عام.
- إن الظروف البيئية متغيرة ومتجددة بفعل بنيتها، وبدرجة انفتاحها على مختلف أوجه الحياة في الحضارات الإنسانية المعاصرة، لذلك فان من الخطأ تصور الإصلاح الإداري على انه عملية ظرفية وقتية طارئة، بل ينبغي أن تكون توجهات الإصلاح الإداري الشامل والمتكامل قائمة على الاستمرارية المتجددة، في

إطار التصور المتكامل يٌمكن الإصلاح الإداري أن يحقق درجة من الكفاءة والفعالية الدائمة في المؤسسات والأجهزة، الأمر الذي يرتبط عليه قدرة في تامين الأهداف والطموحات المعقودة عليه.

إن أبعاد الإصلاح الإداري تكمل بعضها بعضا ولا يغن بعضها عن بعض إذا أحسن توظيفها[25].

المبحـث الثـاني: أسباب وأهداف الإصلاح الإداري

يهتم المبحث الثاني من هذا الفصل بدراسة أسباب وأهداف الإصلاح الإداري في مطلبين هما كالآتي:

المطلب الأول: أسبـاب الإصلاح الإداري

الدوافع المؤدية إلى اللجوء للإصلاح في المنظمات الإدارية باختلاف الظروف البيئية المحيطة تتمثل بعضها فيما يلي:

أ- الأسباب السياسية:

تختلف الأسباب السياسية التي تؤدي إلى الإصلاح الإداري، فقد تكون نفس الأسباب في دولتين مختلفتين؛ الأولى لن تلجأ لإصلاح لأن تلك الأسباب لا تتطلب إصلاحا إداريا لاسيما إذا كان التنظيم

[25] حسين فايز ،**مرجع سابق الذكر**،ص ص.228_229.

الإداري فيها متكيفا مع الظرف الطارئ، في حين تحتاج الدولة الثانية إلى إصلاح إداري شامل أم جزئي يتناسب مع التغييرات السياسية الطارئة. ومن بين التغييرات السياسية التي قد تتطلب إصلاحا إداريا نذكر منها؛ التعديلات الدستورية، التعديلات الجذرية في النظم السياسة الخارجية أو الداخلية للدولة والتي قد تكون هي الأخرى ناجمة عن أزمات أو ضغوط خارجية أم داخلية . شعبية ـ مثل الهزائم العسكرية، زمن الأزمات والحروب.

ب ـ الأسباب الاقتصادية:

على اختلاف النظم الاقتصادية للدولية، فإن بعض الأسباب الاقتصادية تستدعي إصلاحا إداريا، فمن جراء الأزمات الاقتصادية الحادة مثل انخفاض سعر النقد والتضخم، والإفلاس القومي وأزمات توزيع الثروة، وانخفاض أسعار المواد الأولية لاسيما بالنسبة للدول الريعية، زيادة المنافسة في الأسواق العالمية وظهور التكتلات الاقتصادية والتجارية القوية، يصبح الإصلاح فيها ملحا.

ج ـ الأسباب الاجتماعية:

إن تعرض المنظومة الاجتماعية لأزمات ومخاطر شديدة يستدعي لأجل الحفاظ عليها وصونها اللجوء إلى إصلاح إداري عميق، يبدأ بالمنظومة القانونية التي تفسر تنظيمه وتنفيذه. فانتشار الجرائم

الاجتماعية مثل؛ انتشار قضايا الفساد بأشكاله في المجتمع من شأنه أن يجعل المواطن ذاته يطالب بالتغييرات النهوض بالنظام الاجتماعي والقضاء على مظاهر الفساد، وهو ما ترجمته الاحتجاجات الشعبية والانتفاضات في العالم العربي ما أطلق عليها بالربيع العربي منذ 2010 ويمكن أن تستمر في حالة إخفاق الإصلاحات، لأن الشعوب واعية بالإصلاحات وتفرق بين الحقيقية منها والشكلية ـ الفوقية.

د. الأسباب الديمغرافية:

ترتبط الأسباب الديمغرافية عادة بالأسباب الاجتماعية فالإنفجار السكاني وما تبعه من أزمة السكن، يترتب عليه إعادة النظر في السياسة السكنية وعليه يترتب إعادة النظر في المنظومة الإدارية التي تتطلب إصلاحات إدارية. ومشاكل أخرى تنجم من الانفجار الديمغرافي وسوء التوزيع السكاني، حيث تعجز الإدارة في الوزارة المختصة عن أداء الخدمات الأساسية للمواطن ما يؤدي لانتشار موجة تطالب بالإصلاح وحل الأزمات[26].

وقد أضاف الكاتب "محمد القيروتي"ثلاثة أسباب أخرى **تستدعي** الإصلاح الإداري في كل النظم والمجتمعات:

[26] احمد رشيد ،**إدارة التنمية للدول النامية** ،القاهرة: مكتبة مدبولي،1985،ص.119.

1. العجز الواضح للإدارة العامة عن تحقيق الأهداف الموضوعية؛

يسود شعور يكاد يكون عاما من حالة عدم الرضا عن عمل الأجهزة الحكومية، ويكثر الحديث المتكرر عن الخطاء والممارسات غير السليمة التي ترتكبها تلك الأجهزة.

2. التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع:

مع التطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم تعد الوسائل الإدارية القديمة قادرة، ولا مناسبة للتعامل مع المستجدات، فقد أصبح من الضروري تطوير أساليب العمل الإداري للاستفادة من المبتكرات العلمية.

3. ظهور أشكال مختلفة من الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية على مختلف المستويات:

أصبح مألوفا أن نسمع في وسائل الإعلام عن ممارسات الفساد بكافة أشكاله من رشوة، واختلاسات واستغلال نفوذ وانحرافات سلوكية، وأشكال مختلفة عن التسيب الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية وعلى مختلف المستويات بدءا برؤساء دول، ورؤساء وزراء وبوزراء وصولا إلى موظفين عاديين[27].

[27] محمد القيروتي ،**الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق** ،عمان:دار وائل للنشر ،2001،ص.27.

مما سبق يتبين أن العوامل الحاكمة لعملية الإصلاح الإداري تأتي في الغالب نتيجة لحالة غير عادية تمر بها الدولة وأجهزتها، فيشعر المواطن بهذه الحالة المرضية التي تعيق أجهزة الإدارة العامة عن القيام بالتزاماتها ومسؤولياتها فيطالب بالإصلاح الإداري.

ومما يلاحظ أن الإصلاحات تطرق بابها الاحتجاجات الشعبية وشكاوي الزبائن والمتعاملين مع الإدارات في أغلب الأحوال، حتى في الدول المتطورة والتي تحرص على تمييز إداراتها وتفوقها.

المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الإداري

تتفاوت أهداف الإصلاح الإداري إلاّ أن السمة الرئيسية البارزة لمعظم الجهود هي كالآتي:

– زيادة كفاءة الأجهزة الحكومية والوزارات والدوائر ومؤسسات عامة، وتخفيف نفقاتها، وتحسين نوعية خدماتها للمواطن وتعزيز القدرة التي تتمتع بها من خلال إحداث تغيرات مقصودة في الهياكل التنظيمية وأساليب الإدارة وسلوكيات العاملين فيها.

كما أنها تهدف إلى تنفيذ السياسات العامة بشكل يضمن الكفاءة، والفعالية والعدالة في التوزيع والخضوع للمساءلة عن الأداء. وتبين الدراسات لتجارب الإصلاح الإداري في الدول المختلفة أن الجهود التي تستهدفها عمليات الإصلاح الإداري تتمثل في عدة أهداف هي:

– تحسين مستويات الأداء في الجهاز الإداري ورفع الإنتاجية.

– ترشيد الإنفاق الحكومي والتركيز على اقتصاديات التشغيل من خلال تخفيض حجم البرامج والأجهزة والأعداد الزائدة من العاملين.

– تعزيز عملية التحول الديمقراطي ودعم التوجيهات نحو اللامركزية الإدارية بهدف تشجيع المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة وفي صنع القرار(وهي في الأغلب ناجمة عن ضغوط خارجية).

– تبسيط الإجراءات الإداريةوا ٍصلاح الأنظمة المالية والضريبية بقصد توفير الموارد والعدالة في توزيع الأعباء.

– تحسين أساليب التعامل مع المواطنين وتعزيز مفهوم ضرورة الاستجابة لمطالبهم، باعتبار أن تقديم الخدمة للمواطنين لهم هو مبرر وجود الأجهزة الإدارية، ويتم ذلك من خلال إظهار مزيد من الشفافية في عمل الموظفين والأجهزة الإدارية وتعزيز المسائلة والمسؤولية الاجتماعية[28].

ونضيف من خلال عملية البحث في الموضوع أن الإصلاح في تلك الدول يأتي بالدرجة الأولى لإسكات الأصوات المناهضة والغاضبة عن الخدمات المقدمة.

وفي نظر الباحث "**الصيرفي**" أن عملية الإصلاح الإداري تسعى إلى تحقيق تلك الأهداف أيضا عبر عنها كالآتي:

-مواءمة الإدارة العامة مع مهام الدولة وا إشباع حاجات المواطنين.

– تحديث وتجديد الإدارة العامة على جميع مستوياتها وجميع أبعادها البنيوية والوظيفية، مما يساهم في القضاء على المشكلات التي تواجهها.

[28] أحمد جابر حسين، **الإصلاح الإداري ودوره في القضاء على الفقر**، مصر:المجموعة العربية للتدريب والنشر،2013 ، ص209.

– مواكبة الإدارة لمستجدات التحديث من أجل تحقيق غايات الكفاية الإدارية ومعالجة الإنحراف، ومحاربة الفساد، والقضاء على التعقيدات والعيوب المرضية[29].

المبحـــث الثالث: استراتيجيات وعراقيل الإصلاح الإداري

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة استراتيجيات وعراقيل الإصلاح الإداري وذلك في مطلبين هما:

المطلب الأول: استراتيجيات الإصلاح الإداري

- إستراتيجية الإصلاح **الجزئي**:

يقصد بها إتباع أساليب جزئية ومرحلية لمعالجة المشكلات التي تواجه الجهاز الإداري من خلال التركيز على الهياكل التنظيمية وتبسيط الإجراءات، ويرى أنصار المنهج الجزئي للإصلاح كعملية ترميم للأجزاء المكونة للجهاز الإداري وأن الأخذ بمبدأ التدرج سيؤدي إلى إصلاح الجهاز الإداري بشكله الجزئي[30].

[29] محمد الصيرفي،**الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري**،الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية،2008،ص ص.131_132.

[30] بلال خلف السكارنة،**التطوير التنظيمي والإداري**،عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2009،ص ص98_99.

الجهود موجهة إلى عدد قليل من العناصر وعدد محدود من المنظمات ويضم هذا التصنيف ثلاث مجموعات حسب موقعها من مستويات الإدارة هي: مستوى الهيكلة، مستوى العنصر البشري، ومستوى الطرق وأساليب العمل، ومستوى الأنظمة والتشريعات، ومدى شمولها الأحادي أو الكلي للوحدات الإدارية.

- إستراتجية الإصلاح **الأفقي** :

تنصب جهود الإصلاح على قلة من العناصر المكونة للنظام الإداري الكلي.

- إستراتجية الإصلاح **القطاعي:**

الجهود المنصبة على كل العناصر الحرجة المكونة للأداء داخل المنظمة الحكومية، حيث تقوم على تجريب الإصلاح قبل انتشاره وتعميمه، ويتم من خلال تأليف لجنة لتجربة الإصلاحات القطاعية أو الجغرافية قبل تعميمها، ويفضل أن وزارة ما تقوم بتأليف لجنة التجريب؛ أي قيام جهاز دائم، وهي طريقة إدارية مؤقتة للإصلاح تتناسب مع عادات وممارسات عمل الموظفين والوسائل القانونية والإنسانية التي توجد تحت تصرفها، ويرى بعض الباحثين أن هذه الطريقة في الإصلاح الإداري لها ايجابيات وسلبيات، ومن حسناتها أنها تدعم الإدارة التقليدية إلى الشعور بوجود مهام مستجدة ومعقدة وأهداف بعيدة المدى تتعلق بالإدارة ،كما أنها تنشر روح المبادرة في الإدارة، وتكون أداة منافسة ومحفزة للإدارة التقليدية، ومن

سبباتها ظهور الصراع أو النزاع نتيجة لعدم التمييز الدقيق بين إدارة المهمة وا ٍدارة التسيير، وبالتالي لا تنوب عن الهيئات القديمة وا ٍنما تتحول إلى تأخير إصلاح البني التقليدية وعائق الإصلاح الإداري[31].

-إستراتيجية الإصلاح **الشامل:**

ينظر لعملية الإصلاح الإداري وفقا لمفهوم المنهج الشامل على انه جزء لا يتجزأ من الأوضاع السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية إذ لا يمكن إن يتصور إن يتم تحقيق نجاح كامل لجهود الإصلاح دون أن تكون جزء من إستراتيجية شاملة لإصلاح المجتمع، لذا فأنصار المنهج الشامل للإصلاح الإداري ينظرون للجهاز الإداري كوحدة متكاملة لا يمكن تجزئته ومعالجة مشكلة بأسلوب وحلول جزئية، لهذا فالإستراتيجية الشاملة للإصلاح الإداري ينظرون للجهاز الإداري كوحدة متكاملة لا يمكن تجزئته ومعالجة مشكلة بأسلوب وحلول جزئية لهذا فان هذه الإستراتجية لا تقبل أسلوب التدرج أو عملية الترميم الجزئية للجهاز الإداري[32].

وهي تشمل الجمع بين أطراف التغيير وديناميكيات المصالح المتمثلة في:

[31] عبد السلام أبو قحف ،**دليل المدير في توضيف السلطة – ملامح الإصلاح الإداري – العقود الإدارية – إدارة الأزمات**،الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر،2001.ص55.

[32] بلال خلف السكارنة ،**مرجع سابق الذكر**، ص ص.97_98.

ا)- المنظمات الحكومية والعاملون بها

ب)- القيادة السياسية

ت)- المؤسسة التشريعية

ج)- جماعات المصالح والضغط

د)- أجهزة وخبراء الإصلاح الإداري

وتلجأ الدولة عادة عندما تواجهها أزمات مفاجئة وحادة، وعندما لا توجد لديها أجهزة دائمة للإصلاح إلى الاستعانة بخبراء ومستشارين، وتكلفهم لإجراء دراسات وأبحاث حول أوضاع الإدارة، وتقديم التوصيات والمقترحات لحل المشكلات والعقبات.

وهذاالطريقة وا ٍن كانت ايجابية في بعض المراحل، إلا أنها كعمل فردي مؤقت تبقى عاجزة عن الإلمام بجميع مشكلات الإدارة وعن إجراء إصلاح شامل، وكامل نظرا للتعقيدات الإدارية التي تتطلب المتابعة والملاحقة في معالجتها, كما أنها بالتالي باهظة التكاليف.

وأحيانا تلجأ الدول إلى تشكيل لجان مؤقتة أو هيئات متخصصة جماعية لحل المشكلات التي تعترض الإدارة العامة، وعلى الرغم من أنها هيئة متخصصة جماعية، إلاّ أن طبيعتها المؤقتة وعدم ديمومتها تصعب من نجاحها، حيث تفترض طبيعة الإصلاح الاستمرار والثبات، كما أنها تفتقر للمتابعة والمراقبة أثناء تنفيذ عملية الإصلاح، ولكن يمكن أن تنجح اللجان المؤقتة في معالجة بعض المشكلات البسيطة غير المعقدة في المشاريع الخاصة، أما المشاكل الكبيرة والانحرافات الخطيرة فإنها تعجز عنها[33].

للإصلاح الإداري إستراتيجية أخرى تتمثل في **التكنولوجيا**، لما اهتمت العديد من الحكومات بإدخال البعد التكنولوجي في برامج الإصلاح الإداري بها، من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات في إدارتها، واستخدام الحاسوب في كافة العمليات الإدارية، خاصة مع ظهور شبكة الانترنت في نهاية تسعينات من القرن المنصرم في الدول المتطورة، حيث اعتمدت الانترنت كوسيلة من وسائل الإدارة الالكترونية في توفير الخدمات عن بعد بصفة تدريجية إلى أن وصلت إلى تعميمها في مختلف الإدارات. ووضع التكنولوجيا المعلومات في خدمة تحديث المرافق العامة وتحسينها وفعالية النشاط الإداري للدولة والجماعات المحلية في إطار علاقتها مع المرتفقين، ذلك من أجل تعزيز التواصل الالكتروني بين مصالح إدارات الدولة فيما بينها وبين المرفق العام والمرتفقين، وبين الجماعات المحلية والفاعلين المحلين يشكل

[33] عبد السلام ابو قحف،**مرجع سابق الذكر**، ص.55.

آلية من آليات الأساسية لإصلاح الدولة. لكن هذه الأخيرة قد لا تكون إستراتيجية، بل وسيلة تتبعها جميع الاستراتيجيات السابقة الذكر لإنجاح مهمة الإصلاح وتفعيله، وبالتالي ضمان رضا المواطن من جهة، وضمان تحديث وتطوير الإدارات من جهة أخرى.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن العمل الإداري المعتمد على الوسيلة التكنولوجية هو؛ "استعمال المعلومات والاتصال وخاصة الانترنت والبرامج المعلوماتية من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية، وحتى الجماعات المحلية بهدف تطوير أدائها الداخلي وتقديم خدمات ذات جودة عالية للمستفيدين سواء كانوا أشخاص عامة أو ذاتية".

ومن **خصائص** استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارات نذكر؛

- **إدارة بلا ورق:** إدارة تعتمد على الحاسوب الآلي بشكل أساسي ولا تعتمد على الأوراق إلاّ بشكل ثانوي وتكميلي، مثال ذلك توفر الإدارة على الأرشيف الالكتروني، والبريد والمفكرات الالكترونية وغيرها.

ـ إدارة بلا مكان: في اعتمادها على وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت، فالمسؤول الإداري يستطيع أن يتخذ القرار وهو في أي مكان في العالم، ولا يربط اتخاذه للقرار بالضرورة من خلال وجوده في المقر المادي للمرفق العام.

ـ إدارة بلا زمان: لا تلتزم بالضرورة بأوقات العمل الرسمية، حيث يمكن للموظف العمومي أن يتخذ قرار في خارج أوقات العمل لمواجهة بعض المستجدات الطارئة، فبفضل التكنولوجيا العالم أصبح بإمكانه أن يعمل في الزمان الحقيقي 24 ساعة على 24 ساعة، وفي ذلك مراعاة لمصلحة المواطنين.

ـ إدارة بلا تنظيمات جامدة: بإمكاننا الحديث عن تنظيمات ذكية تتسم بالمرونة وقابلة لمواكبة جميع التغيرات الطار ئة وذلك خلافا للإدارة التقليدية التي تتسم بالجمود والروتينية والبطء[34].

لإنجاح الاستراتيجيات السابقة في إطار استخدام التكنولوجيا يتطلب الأمر وجود مجموعة من **المقومات** نذكر الأساسي منها؛

– **الإطار التشريعي الناظم لها:** لا ينفذ الإصلاح الإداري دون توفر الدولة على مجموعة من التشريعات التي تنظم مختلف العمليات المرتبطة بذلك، كالتوقيع الالكتروني، والإقرار الالكتروني... فهذه الآليات تستلزم تدخل المشرع لتوفير الإطار القانوني المنظم لها، كي يتم النشاط الإداري الالكتروني في إطار قواعد المشروعية.

[34] مهدي محمد ناتي،الإدارة الالكترونية،**محاضرة في قانون المنازعات** ،جامعة المولي إسماعيل، مكناس: كلية العلوم والقانونية والاقتصاد والاجتماع،2012.ص ص5_9 .

ـ **الموارد البشرية المؤهلة:** المواطن العمومي في إطار التقدم التكنولوجي تكون له خصوصيات معينة تميزه عن الموظف في الإدارة التقليدية. ذلك إن ثورة المعلومات والاتصال والتوسع في استخدام الحاسوب الآلي فرض على الموظف أن يتوفر على حد أدنى من المعرفة في مجال المعلومات.

–**المجتمع المعلوماتي:** تعتبر قدرة المجتمع على التعامل مع الثورة المعلوماتية ومدى قدرته على استخدامها بشكل سليم شرط أساسي لنجاح مشروع إدخال التكنولوجيا في الإصلاح الإداري.

المطلب الثاني:عراقيل الإصلاح الإداري

إن عملية الإصلاح الإداري تقابلها الكثير من الصعوبات والمشاكل وتتمثل أهمها فيما يلي:

– عدم الاستفادة من البحوث والتقارير التي تعد في مجال الإدارة، لاسيما تلك التي تقدمها فرق البحث الجامعية ومراكز البحوث.

– تباين الجهود التي تتبعها الدول أو مؤسسات الدولة نفسها في عمليات الإصلاح دون تنسيق فيما بينها.

– لا تزال الوظيفة الإدارية مجالا لعمل المتسلقين، ويرجع ذلك إلى عدم تطور مفهوم العمل الإداري ليصبح مهنة يمارسها من تتوافر لديه الخبرة والمؤهل.

– عدم توفر الظروف المستقرة في المجتمع سياسيا واقتصاديا، مما يؤدي إلى إرباك في الخطط الموضوعية للمعالجة.

– عدم جدية الأجهزة الحكومية في تطبيق التوجيهات المركزية بهذا الشأن وانغماسها في أمور ثانوية تبعدها عن الهدف المركزي رغم وجود الإمكانيات ورغبة الكثير في التغيير المطلوب مما خلق تفاوت وتضارب في عملية الإصلاح الإداري في مختلف المستويات الإدارية.

– عدم وضوح الأهداف المطلوبة في مسار الإصلاح الإداري ويلاحظ تشويش وا ٍرباك يعيق المسار الصحيح، ويحدث انحراف في تطبيق الخطط الموضوعية.

– وجود طبقة من الموظفين في مختلف المستويات ارتبطت مصالحها بالفساد والانحراف الإداري، وقسم منها يحتل مواقع بارزة تطيح بكل البرامج الموضوعة وتحاول إفشال أي محاولة للإصلاح الإداري[35].

[35] عبد الحميد طلعت، "التنمية والإصلاح الإداري في الوطن العربي"، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مجلد3، عدد2، 1979.ص70.

- ضعف الرقابة على أداء الموظفين لأعمالهم وسير العمل اليومي وعدم وجود قواعد تنظيمية ملزمة في هذا الشأن. لهذا يجب إصدار قانوني للإدارات حسب المستجدات والتغييرات، تغيير الوسيلة يستدعي تغييرات تشريعية ـ تنظيمية.
- ضعف قدرة بعض الأجهزة الإدارية على تحديد احتياجاتها الفعلية من القوى العاملة على أسس علمية سليمة.
- عدم وجود خطط لدى الأجهزة لتدريب العاملين بها وفقا لمتطلبات واحتياجات العمل.
- ضعف قدرة بعض الأجهزة على الاستفادة من القوى العاملة المتاحة لديها لتحقيق الأهداف المرجوة بشكل فعال، وذلك بعدم إسناد الأعمال لتلك الأجهزة وفقا لتخصصات، أو عدم توزيع العمل على الموظفين توزيعا دقيقا وفق حجم العمل المطلوب من كل وحدة إدارية.
- مضي فترة طويلة على صدور العديد من الأنظمة ذات الصلة بأعمال ونشاطات الأجهزة الإدارية، حيث لم تعد تتلائم مع متطلبات العمل[36]، كثير من القوانين والمراسيم تصدر بشأن الإصلاح الإداري في قطاع معين مثلا، لكن لا تبدأ في التطبيق إلاّ بعد فوات السنة وأكثر من السنة، قد يتطلب القانون في حد ذاته إلى تعديلات توائم المتغيرات والمستجدات التي ظهرت خلال فترة انتظار الانطلاقة.

[36] بلال خلف السكارنه، **مرجع سابق الذكر**،ص ص 111_112.

- عدم صدور لوائح تنفيذية وتفسيرية لكثير من الأنظمة ومعروف أن الإصلاح الإداري مرهون بتوفير انطمة إدارية تمكن الموظفين من أداء واجباتهم وقيادات إدارية ملتزمة وقادرة على اتخاذ القرارات.
- ضعف كفاءة الكادر على مختلف المستويات الدنيا والعليا، يتطلب تكوينا وتدريبا مستمرا مرتبط بجديد الإصلاح.

خلاصة الفصل:

الإصلاح الإداري، التنمية الإدارية، التطوير والتحديث الإداري كلها مصطلحات ومرادفات تستخدم في دراسات الإدارة العامة، من اجل حل المشكلات والرفع من الكفاءة وتحسين الخدمات وتحقيق الأهداف بما يتلاءم مع السياسة العامة للدولة، ويرتبط الإصلاح الإداري بتطوير الجهاز الإداري، خاصة إذا كان الإصلاح مستمر ومواكبا للتطورات والمستجدات.

تتعرض الإدارة العامة في مختلف بلدان العالم إلى إصلاحات رئيسية تتعلق بعمليات وهياكل القطاع العام، وذلك بسبب ما تعانيه من تخلف إداري وقصور في الأداء وضعف في الكفاءة، والروتين، اللامبالاة والإهمال، المحاباة والمحسوبية والمركزية الشديدة كل ذلك أدى إلى ابتعاد الجهاز الإداري على المواطنين، بعد فقدان الثقة به وبخدماته، ومع انتشار موجة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دفع بالدول لتحسين كفاءة الإدارة في مجال تقديم الخدمات من حيث الجودة وتوفيرها للجميع وتحقيق عدالة التوزيع واستغلال أفضل الموارد المتوفرة. ومع ذلك تبقى للإصلاحات الإدارية عراقيل تحول دون تحقيق الإصلاح كما خطط له.

الفصل الثاني:

البيومتري بين التشريع و الواقع في الجزائر

الفصل الثاني: البيومتري بين التشريع و الواقع في الجزائر

انتشرت التقنية البيومترية بشكل كبير في الأعوام الماضية، وكثرت تطبيقاتها في المطارات الدولية بشكل خاص،حو ّ لت الكثير من الدول جوازات سفرها وتأشيرات دخولها إلى الشكل البيومتري. كذلك كثر استخدام تقنياتها المختلفة للمراقبة أو كأساس لأنظمة التحكم في دخول أماكن محددة، إلا أن تلك التطبيقات الآن أصبحت منتشرة بشكل كبير حتى وصلت إلى جهاز الكمبيوتر الشخصي لتستخدم كوسيلة لحماية المعلومات.

والجزائر ككل الدول التي شرعت في تطبيق تقنية البيومترية وذلك على الجواز السفر، ففي هذا الفصل سنتناول في المبحث الأول أصل كلمة بيومتري وتعريفه وكذلك أهدافه على المستوى الوطني والدولي، والبحث فيما أن كان استعمال البيومتري تحت ضغوط أجنبية على الدولة الجزائرية.

وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى النظام القانوني والفروقبين جواز السفر العادي والبيومتري، وا ٍجراءات تنفيذه في الجزائر، وفي المبحث الأخير سنقدم عراقيل تطبيق جواز السفر البيومتري والحلول الممكنة لتجاوز العراقيل والحواجز.

المبحـث الأول: ماهية البيومترية

نتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول حول نشأة البيومترية وتعريفها، أما المطلب الثاني سيهتم بتبيان أهدافهاعلى المستوى الوطني و الدولي على حد سواء.

المطلب الأول: نشأة البيومترية

أصل كلمة "بيومتري" يرجع إلى اللّغة اليونانية وينقسم اللفظ إلى جزأين "بيو" أو الحياة و"متري" أي القياس: فالتكنولوجيا البيومترية تعتمد على المميزات الخاصة بالجسم، إذ هي عبارة عن علم يدرس كيفية استخدام معادلات رياضية وا ٍحصائية لقياس العلاقات الرقمية والنسب المختلفة التي تظهر في الكائنات الحية وأعضائها المختلفة[1].

عرف الإنسان البصمات منذ عصور ما قبل التاريخ، فلقد اكتشف الباحثون في جزيرة "نوفا سكوتيا" جنوب شرق كندا حجر نحت عليه شكل يد عليها رسومات توضح أشكال البصمة. كما أن الصفقات التجارية في بابل "**العراق**" كانت تسجل على ألواح الصلصال تحتوي على بصمات الأصابع التي تركها البابليون ، كما وجدت بعض البصمات المنقوشة في كهوف جبال البيرينة في اسبانيا ووجدت بعض النقوش للبصمات في جزيرة "كافرينس" التي تقع على الساحل الشمالي لفرنسا[2].

وفي القرن الرابع عشر الميلادي وجد أن الدولة **الفارسية** تذيل جميع الأوراق الحكومية الرسمية ببصمة المسؤول، وكان ذلك بحضور طبيب[3].

استخدم قدماء **المصريون** أوصاف الوجه لتحديد هوية التجار، وذلك للتمييز بين التجار المعروفين بسمعتهم الحسنة بناءا على المعاملات التجارية السابقة التي تم إبرامها.

---

[1] صالح البشراوي، الأخبار العلمية، **مجلة وهج الثقافة**،الجزائر :النادي الثقافي,العدد3,سنة 1426هجري,ص26.

[2] عادل العيدل،"**العالم يتحول إلى القياسات الحيوية...والسعودية تقود المبادرة إقليميا**"،**جريدة العرب الدولية**، العدد12215,الثلاثاء16 ماي2012، نقلا عن:

www.archive-**aaswsat.com**/details.asp?section=43&article=676185

[3] عادل العيدل، **مرجع سابق الذكر**.

وذكر أيضا في كتب **الصين** أنه كان يتم وضع بصمات الأصابع على العقود التجارية عند إبرامها كما استخدم الصينيون بصمات أصابع اليد والقدم لتمييز الأطفال عن بعضهم، البعض يمكن القول أن الصين من أوائل الدول التي استخدمت البصمة، وليس لتحقيق الشخصية ولكن لطقوس دينية[4].

وفي القرن السابع عشر تحديدا عام 1858م سجل "وليام هرشلد" "william herschel " الذي كان يعمل لدى شركة الخدمات الهندية طبع اليد في ظهر عقد كل عامل لتمييز العمال عن غيرهم يوم دفع الأجور، وكان هذا أول تسجيل نظامي لصور اليد والبصمات واستخدمها لأغراض التوثيق من الشخصية، وفي عام 1870م طور "ألفونس برتيلون""Alphonse bertillon " طريقة التعرف وتحديد هوية الأشخاص اعتمادا على تفاصيل مسجلة عن قياسات أجسادهمو أوصافهم الفيزيائية، وصورهم. ليأتي عام 1892م "سر فرنسيس""sir Francis Galton" الذي قدم تصنيفا جديدا باستخدام بصمات الأصابع العشر كلها، ومازالت هذه التصنيفات تستخدم إلى يومنا هذا. وفي عام **1977** اخترعت شركةveripen" جهاز يسمح بتسجيل خصائص ديناميكية لسمات توقيع الشخص رقميا.و أكد طبيبا العيون" ارون سفير وليونارد فلون"" aran safir و leonard flon أن قزحية العيون لا يمكن أن تتشابه، وفي نفس السنة استخدمت هندسة اليد لتوثيق الشخصية، وفي 1994 تم إقامة أول نظام آلي للتعرف على بصمات الأصابع. وفي مطلع القرن الواحد والعشرين (2000 م) نشر أول بحث يصف استخدام الأوعية الدموية للتعرف على الأشخاص وهذه التقنية تستخدم شكل الأوعية الدموية الموجودة تحت الجلد في ظهر اليد لتحقيق التعرف[5].

ولا ننسى أن هناك مجموعة من القضايا العالقة التي يجب أخذها في الاعتبار ومنها؛ العوامل الإنسانية والبيئية التي وبشكل عام وثيقة الارتباط بتبني القياسات الحيوية على نطاق واسع. و قد كان من الممكن أن يكون مفهوم العمل بالقياسات الحيوية في تحقيق الهوية الثبوتية قد قطع أشواط بعيدة وسلك مناحي أكثر ما لم تقع الأحداث المأسوية في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 التي استحدثت معها إعادة التركيز الأكثر للأضواء على إثبات "الهوية الثبوتية" بشكل عام.

---

[4] فايزة دسوقي احمد،القياسات الحيوية و امن المعلومات،المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية ،الرياض،6_7 افريل2010،10:00، نقلا عن: https://www.**scribd.com**/doc/30883642.

[5] فايزة دسوقي احمد، **مرجع سابق الذكر**.ص ص.5- 6 .

مثلت حادثة 11 سبتمبر نقطة تحول هامة في استخدام القياسات الحيوية في التحكم في الدخول المادي الحسي والافتراضي في كثير من دول العالم موضحا أن هناك تغيرا في معظم دول العالم، وعلى سبيل المثال فان الحكومة الأمريكية وافقت على المضي في الانتشار الواسع الجماعي للقياسات الحيوية لأول مرة في تاريخها، حيث سيحمل أكثر من سبعة ملايين موظف بطاقات تعريف التي تشمل قياسات حيوية، وذلك في مجال النقل بمختلف أشكاله وبالإضافة إلى ذلك سوف يحمل 500 مليون زائر للولايات المتحدة الأمريكية وثائق عبور التي تشمل على القياسات الحيوية. مضيفا أن مجموعة الدول الثمانية مدفوعة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت في جوان 2003م على استخدام مواطنيها وثائق عبور الحدود التي تتضمن القياسات الحيوية[6].

لم تدخل البيومترية كنظام للتعرف على الأشخاص وفق معطيات بيولوجية بلد من بلدان العالم ألا وأحدثت ضجة في كل دول التي بدأ تطبيقه فيها ابتداء من الولايات المتحدة الأمريكية التي أنتجته وصدرته.

المطلب الثاني: تعريف البيومترية

البيومترية هي طريقة تصف معطيات جسمانية فيزيولوجية، لا تتغير في حياة الشخص ويمكن تمييزها بصورة رقمية بطريقة تمكن من تشخيص الإنسان بشكل قطعي تقريبا.

إذا القياسات الحيوية أو ما يسمى بالبيومتري هو العلم الذي يستخدم التحليل الإحصائي لصفات الإنسان الحيوية، واهم استخداماته تكمن في مجال صناعة الكمبيوتر التي جعلت مفهوم التحليل الإحصائي لدى معظم الناس بأنه الطريقة المثلى لإثبات هوية الأشخاص باستخدام صفاتهم الفريدة. سبب أهميته هي حقيقة أن الصفات الفيزيائية والسلوكية للإنسان لا يمكن نقلها للآخرين ولا يمكن للإنسان نسيانها ولا سرقتها مما جعل بعض الباحثين يعرف صفة الإنسان الفريدة بأنها كلمة سر pass word ،ولكن يجد البعض بان استخدام هذه السمات الحيوية لا يمكن الاعتماد عليه بشكل كامل لعدم دقة التحليل

[6] . عادل العيدل، **مرجع سابق الذكر**.

الإحصائي في بعض الحالات إلا أن اختصاصيين امن المعلومات يرشحون هذا المجال في التحقق من الهوية للجهات المتطلبة للسرية في مجالها[7].

تسمح التقنية البيومترية بتصوير مصادفات الطبيعة بشكل حسابي وذلك باستغلال كل من نظريات علم الرياضيات وعلم الإحصاء. ويتم التعرف على تلك الصفات عبر "الخبير الالكتروني" أو جهاز الكمبيوتر الذي يتعرف على بصمات الإصبع عبر المجسمات المختلفة مثل قارئ الخطوط الالكتروني أو الماسح الضوئي لبصمات الأصابع أو ماسح العين والوجه وعبر معادلات رياضية دقيقة ومعقدة، يقارن جهاز الكمبيوتر تلك المعلومات بالمعلومات المخزنة ليرى إذا كانت تتطابق معها. وأنواع التقنيات البيومترية كثيرة ومتنوعة، فمن تقنية التعرف على الوجه أو العينين أو شكل الأذنين إلى التوقيع اليدوي أو طريقة الكتابة على لوحة المفاتيح مرورا ببصمات الأصابع والشكل الهندسي المميز لليد والحامض النووي المعروف باسم دي.ان.ايه(DNA)، والتعرف على بصمة الصوت والرائحة المميزة لكل فرد[8].

كما يمكن تعريفها على أنها منحى أو اتجاه أو سمة فيزيولوجية أو سلوكية موجودة في الإنسان يمكن قياسها ومن ثم التعرف عليها، لذا نعرفها على ذلك الخاتم الإلهي الذي ميز الله به كل إنسان عن غيره وهي ليست منحصرة في سمة فيزيولوجية وسمة سلوكية، حيث إن لكل إنسان تميزا عن غيره في جميع صفاته الفيزيولوجية والسلوكية. لذا أطلقت كلمة "بصمة" على كثير من القياسات الحيوية مثل بصمات الأصابع واليد والقدم والوجه والعين والصوت والرائحة والأذن.

والسلوكية مثل طريقة المشي والتوقيع ومع ذلك فان جميع خواص الإنسان هي بصمات تدل عليه وتدل على اكبر من ذلك إلا وهو التفرد في الخلق، حيث أن كل إنسان منفرد بخواص له وحدة حتى الشعر والمخ لهما بصمة[9].

يعني التعريف البيومتري إمكانية التعرف على شخص استنادا على خاصية بدنية مستقرة وقياسا عياريا لعضو من جسمه، يسجل رقميا عضو الجسم المعني بالأمر تحت شكل نموذجي يخزن في بنك

---

[7] شذى التمامي،"ما الفائدة من الوثائق الإدارية لتحقق من الهوية باستخدام المقاييس الحيوية"، **ملتقى الموظف الجزائري**,السبت فاتح أكتوبر 2011.22:03، نقلا عن: **www.mouazaf.dz.com/t10314-topic**

[8] صالح البشراوي,**مرجع سابق الذكر**.

[9] عادل العيدل، **مرجع سابق الذكر**.

معلوماتي. لا تأخذ الظواهر البيولوجية بعين الاعتبار إلا إذا ما أنتجت خصائص منفردة عند الأشخاص، حيث تتم عملية التعرف بمقارنة أوتوماتيكية ما بين النموذج المخزن في الملف الالكتروني وعضو الجسم المطابق له انطلاقا من نهائي التقاط المعلومات أو ملتقط للمعلومات، وتتنوع حاليا تفاصيل الاستعمال وا ذ ما كانت بصمات الأصابع الأكثر استعمالا فان محيط اليد وقرينة العين وتفاصيل الوجه وتجاعيد الجلد أو شبكية عروق اليد تستعمل أيضا كما تدرس حاليا تفاصيل الأذن والروائح الجسدية[10].

التعريف الإجرائي:

يقصد بالقياسات الحيوية تقنيات تحديد هوية الأفراد من خلال الخصائص البيولوجية الموجودة في الجسد أو السلوك مثل الإصبع، وقزحية العين، وشبكيتها، والصوت، والتوقيع لتمييز شخص ما عن بقية الناس.

فمن خلال التعاريف السابقة نستخلص مجموعة من **الخصائص** تتمثل فيما يلي:

- إن التوثيق البيومتري الجديد يحوي وسائل وقائية كثيرة غير قابلة للتغيير للزيادة، للنسخ، أو التزييف فمن شان هذه الوسائل إن توفر لحاملها الأمن والاطمئنان الشخصيين من تزوير هذه الهوية أو سرقتها.
- بطاقة الهوية الذكية ستمكن حاملها من تعريف نفسه من البيت بصورة تقنية آمنة، والحصول على خدمات من المواقع الالكترونية الحكومية، بصورة سريعة موفرة كثيرا للوقت، وسهلة جدا.
- إمكانية التشخيص عن بعد ستكون عن طريق إدخال كلمة سر خاصة ستعطى لحامل بطاقة الهوية الذكية، لهدف التصديق على هويته الكترونيا، كما ستمكن هذه التقنية الجديدة من استعمال التوقيع الالكتروني المصدق عليه من طرف الهيئات الخاصة لمن يرغب في ذلك، وذلك وفق "قانون التوقيع الالكتروني"2001م.
- في حالة فقدان البطاقة أو سرقتها، أو استعملت بطريقة غير مشروعة من قبل مجهول، من الممكن إلغائها إيقاف العمل بها بواسطة إعلام مركز الخدمات لإبطال البطاقة الذكية.

[10] Gérard Dubey,"nouvelles techniques d'identification,nouveaux pouvoirs.Le cas de la biométrie", **cahiers internationaux de sociologie**, Paris : presses universitaires de france, 09/01/2015.17:47,www.**cairn.info**-cerist.

- إن إدخال تقنية البيومترية في جواز السفر ستساعد حاملها على التنقل السريع في المطارات ونقاط العبور في البلاد وخارجها، كما تساهم في التخفيف والحد من المتاعب في نقاط التفتيش الحدودية.

المبحث الثاني: أهداف الإصلاح الجديد(البيومترية)

الانتقال للتوثيق البيومتري الذكي هو مهمة ذات أهداف دولية ووطنية ويظهر ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: أهداف الدولية للاستخدام البيومتري

تسعى مختلف دول العالم من وراء استخدام النظام البيومتري إلى تحقيق أهداف عديدة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- يسعى النظام البيومتري إلى إخراج حياة الأشخاص من الخصوصية إلى العمومية والعولمة[11].
- إن إصدار جواز السفر البيومتري سيزيد حتما من الموثوقية العالمية بالجوزات، وزيادة امن المواطنين وتحقيق مهمات ومراقبة الحدود بشكل أفضل وخاصة مع زيادة الهجرة غير الشرعية التي باتت مشكلة تعاني منها العديد من الدول، بالإضافة إلى الاستفادة من أنظمة البوابات الالكترونية على الحدود لتسهيل العبور و تأمينه[12].
- أعيد التوثيق الذكي من أجل منع إمكانية تزييف الهوية وازدواج الهويات لسكان الدولة ومواطنيها، على ضوء الحقائق فانه في كل سنة تسرق وتضيع أكثر من عشرين ألف جواز سفر[13].

---

[11] غنية قمراوي،"لسنا ضد الإجراءات .ولكن ضد انتهاك الحرمان",**جريدة الشروق**,10 مارس2010 ساعة 14:07.
نقلا عن: http//openex-**echourkonline.org**/www/delivery/ck.php?n=a2598dcf&am:cb=insert

[12] تاتيانا انانوف،"لمنع التزوير وانتحال الهويات...الأمن العام اللبناني يعتمد الجواز السفر البيومتري "،**الأمن و الدفاع العربي**,09:08,06/04/2015نقلا عن: http//**sdarabia.com**/preview-news.php?id=35450

[13] فريال بوشوية، "البطاقة الوطنية البيومترية متعددة الخدمات تدخل حيز الخدمة مطلع 2016",**جريدة الشعب**، يوم 12/09/2015نقلا عن: www.djazairess.com/**echchaab**/51916

- تحقيق الأمن من خلال وجود إمكانية للتأكد من أن جواز السفر اصلي؛ أي صادر فعلا عن بلد الإصدار من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية تأكيد أن المعلومات المخزنة على الرقاقة الالكترونية صحيحة ولم يتم التلاعب بها أو تغييرها[14].
- تحقيق الشفافية والبساطة بشأن تقديم طلبات إصدار تأشيرات الدخول للزوار مع معالجة تلك الطلبات في اقل فترة ممكنة.
- يهدف التوثيق البيومتري إلى تحقيق سرعة التنقل خلال المعايير الحدودية في البلاد.

عمم النظام البيومتري بغرض مكافحة الإرهاب الدولي خاصة بعد أحداث 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية[15].

– الإدارة **الأمريكية** في عهد الرئيس جورج بوش (الابن) هي من **ضغطت** على العالم من أجل تعميم إصدار الجواز ووثائق السفر وفق النظام البيومتري، **بهدف مكافحة الإرهاب** وتتبع اثر المزورين الذين وجدوا في وثائق السفر الكلاسيكية ثغرات استغلوها للتنقل عبر دول العالم، وتكثيف نشاطهم الإجرامي، فالبيومترية فرضتها المنظمة العالمية للطيران المدني على جميع الدول من بينها الجزائر[16].

المطلب الثاني: أهداف الوطنية للاستخدام البيومتري

نظرا للتغيرات الواقعة على جواز السفر الذي أصبح من الواجب أن يكون بيومتريا والكترونيا حسب ما فرضته المنظمة العالمية للطيران على كل مواطن يدخل مطارات دولية والإجراءات التي اتخذتها الجزائر في هذا المجال لحماية مواطنيها وتسهيل تحركاتهم يظهر ذلك فيما يلي:

سيمكن جواز السفر البيومتري مصالح الأمن بمختلف أسلاكها من إحكام قبضتها على الجماعات الإرهابية، ومحاصرة تحركاتها خاصة عبر الحدود، كما سيمكنه من قطع الطريق على مقلدي أختام الدولة

[14] تاتيانا انانوف، **مرجع سابق الذكر**.

[15] غنية قمراوي، **مرجع سابق الذكر**.

[16] **مرجع ذاته**.

والمتاجرين بالهويات والجوازات المزورة والوثائق الرسمية، ومستعملين تقليد أختام الدولة، وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن مصالح الأمن تحيل سنويا ما بين 2000 و3000 متهما في قضايا تزوير الوثائق الرسمية على العدالة، وحسب إحصائيات 2014م أحلت 1526 قضية على العدالة تضم أكثر من 2500 متهما[17].

ومن عناصر شبكات التزوير تملك تقنيات متطورة في التزوير وأختام مقلدة لكل مؤسسات الدولة، وسيسمح جواز السفر البيومتري بالقضاء على ظواهر التزوير وانتحال الهوية ومكافحة الإرهاب وحماية المواطنين من انتحال لهوياتهم كما سيقضي على شبكة تزوير الوثائق. ويتوقع أخصائيون امن شبكة المعلوماتية والإعلام الآلي والإلكترونيك في الجزائر أن هذا المشروع سيحدث ثورة الكترونية تجعل الجزائر في منئ من التزوير والتدليس شبكة المافيا ومحترفي جريمة المنظمة وعلى رأسهم الجماعات الإرهابية التي كانت تتنقل عناصرها ببطاقات هوية مزورة، فحددت وزارة الداخلية والجماعات المحلية كهدف من خلال هذه العملية عصرنة وثائق الهوية عن طريق إطلاق جواز السفر الالكتروني والبيومتري، لحماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص العابرة للحدود[18].

يهدف الاستخدام البيومتري إلى ضمان امن تنقل المسافرين على مستوى الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية البرية وسهولة التنقل بفضل مراقبة الكترونية سريعة لوثائق المسافرين.

كما يهدف لتقريب الإدارة من المواطن، التي أصبحت من مكونات الأساسية لأهداف الإصلاح الإداري في الجزائر وجاءت الفكرة منذ عام 2000م.

تسعى الإدارة المركزية للتخلي عن جزء من صلاحياتها لفائدة البلديات من خلال التحضير لإجراءات خاصة، حيث سيوكل استصدار وثيقة جواز السفر إلى البلديات بدل الدوائر والمقاطعات الإدارية، وقد بوشرت العملية في بعض البلديات كانطلاقة أولى مثل بلدية الجزائر الوسطى لتعمم فيما بعد على مختلف بلديات الوطن.

---

[17] جميلة بلقاسم ،"**الجواز السفر البيومتري سيمكن من رصد تحركات المجرمين و الارهابين**"، جريدة الشروق ,نقلا عن:
http//openex-**echourkonline.org**/www/delivery/Ck.php?n=a2598dcf&am:cb=insert.

[18] **المرجع ذاته**.

المبحث الثالث: تطبيق جواز السفر البيومتري في الجزائر دراسة حالة إعداده في بلدية ماكودة.

يهتم المبحث الثالث من الفصل الثاني بإجراءات تحضير جواز السفر البيومتري تحديدا في دائرة ماكودة التابعة إداريا إلى ولاية تيزي وزو، وأهم العراقيل الإدارية التي تحول دون تنفيذ الإجراءات.

المطلب الأول: النظام القانوني لإعداد جواز السفر البيومتري

خلافا عن الولاية والبلدية اللتان تعتبران هيئتان لا مركزيتان؛ فإن الدائرة ليست إلاّ هيئة عدم تركيز يمكن أن يكون هدفها تقريب الإدارة من المواطن، ورغم الأهمية الظاهرة لها في مراقبة البلديات والإشراف على أعمالها؛ فانه لم يتم الحسم في وجودها من عدمه، بل أن النقاش على أعلى المستويات قائم حول جدول الدائرة ويبدوا أن ذلك هو سبب تجنب المشرع الجزائري النص عليها صراحة في القوانين والتنظيمات الأساسية، بل اكتفى بالنص على رئيس الدائرة والأمين العام لها باعتبارهما منصبين في الإدارة الإقليمية.

في سياق الإصلاحات الهيكلية الكبرى في هياكل ووظائف الدولة والاقتصاد، والتي بدأها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية مشروعا كبيرا لتحديث الإدارة المركزية والحكومة المحلّية من قبل الإنشاء التدريجي لنظام تجديد الهوية الوطنية الآمنة، حيث ألزمت المنظمة العالمية للطيران المدني جميع الدول بإصدار جواز السفر البيومتري.

شرعت الجزائر في تطبيق النظام الجديد عام 2010م، ولكن بداية من خلال تغيير وثائق طلب إلى وثائق بمعايير بيومترية لكن يكون إصدار الجواز سفر عادي دولي، بعد ذلك قامت الجزائر في يناير 2012بتخفيف الوثائق وا ٍصدار جواز سفر عادي ، ومع نهاية 2013 بدأ إصدار جواز سفر بمواصفات بيومترية حقيقية لمدة 10سنوات، يعني قبل لم تكن حقيقية لضمان مصادقة قوية وقابلية التشغيل البيني

الدولي لجوازات السفر الجزائرية مع أنظمة التحكم الالكتروني واختيار الحدود على نطاق دولي، يتم تضمين هذا الإجراء كجزء من التوحيد القياسي الدولي من الممارسات في مجال جمع البيانات.

ودخل إصدار جوازات السفر البيومترية حيز التنفيذ اعتبارا من 05 يناير2012 وفقا للقرار المؤرخ في2011/11/26 من وزير الداخلية والجماعات المحلية.

أ- التعريف بالدائرة محل الدراسة:

لقد نشأت دائرة ماكودة نتيجة للتقسيم الإداري الأخير لسنة 1991 طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 306/91 المؤرخ في 1991/08/24.

تتربع المقاطعة على مساحة إجمالية قدرها 93كيلومتر مربع، ويقطنها حوالي 44182نسمة.

أما حدودها فتتمثل فيما يلي:

من الشمال: بلديات تيقزيرت، ميزرانة، وافليسن التابعة لدائرة تيقزيرت.

من الجنوب: بلديات آيت عيسى ميمون، واقنون(التابعة لدائرة واقنون) وسيدي نعمان(التابعة لدائرة ذراع بن خدة).

من الشرق: بلدية تيميزار التابعة لدائرة واقنون.

من الغرب: بلدية اعفير بدلس التابعة لولاية بومرداس.

البلديات التابعة إداريا للدائرة محل الدراسة:

بلدية ماكودة:أنشأت قبل استقلال الجزائر تبلغ مساحتها حوالي 57,425 كيلومتر مربع، يقطنها 26358 نسمة حسب إحصاء عام 2014م.

بلدية بوجيمة: أنشأت خلال التقسيم الإداري لعام 1984م، تبلغ مساحتها قرابة 34,9437 كيلومتر مربع، ويقطنها حوالي 17824نسمة.[19]

ب ـ الهيكل التنظيمي لدائرة ماكودة:

ب/ 1 ـ رئيس الدائرة والمكاتب التابعة لها:

رئيس الدائرة:

إن رئيس الدائرة هو الهيئة المنصوص عليها في النصوص المعمول بها، والذي له وضعية قانونية خلاف باقي الهيئات في الدائرة، يتم تعيينه بموجب رئاسي، يعتبر ممثلا للوالي على مستوى دائرته لذلك يقوم تحت سلطته بما يلي:

- مساعدة الوالي في تنفيذ القوانين والتنظيمات، وبصفة عامة كل القرارات الإدارية الصادرة عن الحكومة، إضافة إلى قرارات المجلس الشعبي الولائي ومجلس الوالي.
- تنشيط وتنسيق أعمال البلديات الملحقة به من خلال القيام بما يلي:
- تنسيق عمليات تحضير المخططات البلدية للتنمية ومراقبة تنفيذها وأثارها.
- المصادقة على مداولات المجالس الشعبية البلدي وفق ما ينص علية القانون الذي يكون موضوعها: الميزانيات والحسابات البلدية والهيئات البلدية المشتركة. تعريفات حقوق مصلحة الطرقات وتوقف السيارات والكراء لفائدة البلديات.
- الموافقة على المداولات وقرارات تسيير المستخدمين.
- السهر على الأحداث الفعلي والتسيير الأمثل والمنتظم للمصالح البلدية التي يشرف عليها وفق ما هو معمول به.
- تشجيع كل المبادرات الفردية والجماعية للبلديات التي يشرف عليها، والتي تهدف إلى إنشاء الوسائل والهياكل من اجل تلبية حاجات المواطن وتنفيذ مخططات التنمية.

[19] مقابلة مع السيدة حميدة لعماري، موظفة في مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية ،بدائرة مكودة،ولاية تيزي وزو ،بتاريخ 23.04.2015 ،الساعة10:00 .

- إرسال تقارير دورية للوالي لإطلاعه على الحالة العامة للبلديات التي يشرف عليها ومجموع المسائل المرتبطة بها.

وبصفة عامة فإن رئيس الدائرة يساهم وبصفة فعلية في ممارسة الوصاية على البلديات خصوصا و أن له دور كبيرا في اقتراح العقوبة، إضافة إلى دوره في المصادقة على مداولات البلدية.

وعن المكاتب التابعة مباشرة لرئيس الدائرة فهي متنوعة (انظر الملاحق).

ب /2 ـ الأمين العام للدائرة والهياكل الملحقة به:

الأمين العام: يعتبر الأمين العام للدائرة الشخصية الثانية على المستوى الدائرة، وهو الذي يقوم بالعمل الإداري الفعلي ويشرف عليه، ونظرا لحساسية المنصب وأهميته فقد أصبح ومنذ صدور المرسوم الرئاسي 99-240 **يعين** بموجب مرسوم رئاسي، ورغم عدم وجود نص يحدد مهامه بدقة إلاّ أنه يقوم بما يلي:

- تنشيط ورقابة هياكل الدائرة التابعة له والتنسيق بينها
- متابعة مستخدمي الدائرة وادائه، والعمل على حسن تسييرهم
- التكفل بجزء من مشاكل المواطنين الذي يحوله إليه رئيس الدائرة، لذلك يقوم أيضا باستقبالهم وتوجيههم
- اقتراح إجراءات وحلول للمشاكل المطروحة والعمل على معالجتها والقضاء الفعلي لمعالجتها
- إرسال تقارير دورية لرئيس الدائرة حول سير العمل والمشاكل التي تعترضه.

وعن الهياكل الملحقة بالآمين العام للدائرة، فتعتبر هي التي تقوم بالعمل الإداري الفعلي في الدائرة تحت إشراف أمينها العام،, و رغم أهمية الدور الموكل لها إلا أن تنظيمها يبقى غامضا (انظر ترتيبها في الملاحق).[20]

ج/ مراحل إعداد جواز السفر البيومتري:

ج/1ـ تعريف جواز السفر: إنه سند فردي يمنح دون شرط السن لكل مواطن ما لم يكن محكوما عليه نهائيا في جناية ولم يرد اعتباره.

[20] مقابلة مع السيدة حميدة لعماري، سبق الإشارة إليها.

ويثبت جواز السفر في نفس الوقت هوية جنسية حامله، ويسمح له بمغادرة التراب الوطني أو العودة اليه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما في المادة 06 من القانون[21].

وعٌـرف جواز السفر البيومتري الالكتروني على أنه؛ " شريحة الكترونية دون صلة تحتوي على الشهادات الالكترونية للدولة الجزائرية، وعلى معلومات الحالة المدنية لصاحب الطلب ومعلوماته البيومترية الرقمية من ضمنها صورته الشمسية وتوقيعه وبصماته" المادة02 من القانون[22].

"إن جواز السفر البيومتري الالكتروني وثيقة مغلقة مستطيلة الشكل طولها125مم وعرضها88 مم، وحافتاها العليا والسفلى اليسريان مستديرتان وشعاع انحنائهما 3 مم" المادة03 من القانون[23].

من هذين التعريفين نستنتج أن الجواز السفر البيومتري سمي بهذا الاسم وذلك ارتباطا بالمعلومات المتضمن لها فمن جهة الالكترونية وهي معلومات الشخص العادية من اسم ولقب، و من جهة البيومترية تتناول الصورة البيومترية والبصمات.

د/الفرق بين جواز السفر البيومتري وجواز السفر العادي:

د/1 ـ جواز السفر العادي:

- غير قابل للقراءة في الجهاز الالكتروني (دون أشرطة MRZ)
- لا تستجيب للمعايير والتوصيات الدولية المستقبلية
- صفحتين من البيانات تكتب باليد
- لايحتوي على شريحة الكترونية
- يحتوي على عنوان وعلى مهنة مقدم الطلب
- رقم الجواز مطبوع مسبقا
- صفحة البيانات محمية باللاصق الشفاف

[21] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 14_03 يتعلق بسندات بوثائق السفر**، الجريدة الرسمية، العدد 16، المؤرخ في 23 مارس2014، ص4.

[22] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قرار يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني**،الجريدة الرسمية العدد 01، مؤرخ في 14جانفي 2012،ص53.

[23] **المرجع ذاته**، ص53.

- غير أمنة يمكن تزويرها
- قسيمة جبائية تقدر بـألفين دينار جزائري (2000 دج).[24]

مما سبق يتضح أن جواز السفر العادي يمكن تزويروا ٍتلافه، ولا يواكب التطورات والمعايير الدولية التي فرضتها المنظمة العالمية للطيران المدني على كل دول العالم. ما دفع بتطبيق نظام البيومترية على جواز السفر.

د/ 2- جواز السفر البيومتري:

- قابل للقراءة في الجهاز الالكتروني (مع شريط MRZ)
- تستجيب للمعايير والتوصيات الدولية المستقبلية (منظمة الطيران المدني الدولي)
- صفحة واحدة من البيانات مخصصة بالجهاز (صورة مطبوعة مع صورة مثقبة بالليزر)
- لا يحتوي على عنوان ومهنة مقدم الطلب
- رقم الجواز مثقب باللزر
- صفحة البيانات محمية بالصفح (فيلم التصوير المجسم الذي يحتوي على 23 عنصرا من الأمن)
- جوازات آمنة.
- قسيمة جبائية تقدر بستة آلاف دينار جزائري (6000 دج) .

نستنتج أن جواز السفر الالكتروني يحتوي على تقنيات أمنية ظاهرة وغير ظاهرة للعيان، حيث من المستحيل تزويرها والبعض منها يشتمل على رموز وطنية كمقتطفات من وثيقة الاستقلال، رموز للدولة وكذلك يحوي هذا الجهاز بداخله تقنية خاصة تساعد على التنقل الاوتوماتيكي السريع في المطارات ونقاط العبور في البلاد وخارجها وتساعد في التخفيف والحد من المتاعب في نقاط التفتيش الحدودية.

الوثائق المطلوبة:

ترفق الاستمارة المملوءة والموقعة من طرف المعني أو الوالي الشرعي بالنسبة للقصر بما يلي:

[24] مقابلة مع السيدة غنيمة سعد الله ، موظفة في مكتب مهندس الإعلام الآلي،بدائرة ماكودة ،ولاية تيزي وزو، بتاريخ 29.04.2015، الساعة 11:00.

1-المستخرج الخاص من عقود شهادة الميلاد رقم _12 خ

2- شهادة الجنسية الجزائرية في حالة تقديم الطلب لأول مرة.

3- جواز السفر المنتهي الصلاحية مرفق بشهادة ميلاد الأب أوالأم، وا ٍن يعذر ذلك شهادة وفاة احدهما في حالة تقديم طلب التجديد.

4- شهادة الإقامة يقل تاريخ إصدارها عن ستة اشهر،

5- شهادة عمل أو شهادة مدرسية بالنسبة للطلبة،أو الأبناء المتمدرسين.

6- أربعة صور شمسية ملونة رقمية وحديثة ومماثلة تماما ذي مقياس 4،5 و3،5 مم وتكون مطابقة للضوابط التنظيمية (مأخوذة بالوجه مباشرة ولا تخف أي مواصفة للوجه _من أسفل الذقن إلى قمة الرأس, إحداها تحمل على الظهر اسم ولقب وتاريخ الميلاد صاحب الطلب وكذا توقيع الضامن)،

7- قسيمة جبائية تقدر ستة آلاف دينار(6000 دج)،

8- رخصة أبوية أو رخصة الوصي للطالبين القصر أو الموضوعين تحت الوصاية،

9- نسخة من بطاقة فصيلة الدم،

في حالة الضياع أو السرقة أو الإتلاف يرفق ملف التجديد بالتصريح الخاص بذلك[25].

مراحل معالجة طلبات جواز السفر البيومتري:

يجب وضع جهاز تنظيم عملية معالجة ملفات إصدار جوازات السفر البيومترية الالكترونية وفقا للمهام المخولة لكل منصب عمل كما يلي:

1- دور المكلف باستقبال المكالمات الهاتفية:

- استقبال المكالمات الهاتفية لطالبي جوازات السفر,
- اقتراح موعد بما يمكن توفيره من مواعيد وحسب إمكانيات المعالجة اليومية.
- تسجيل المواعيد،
- التأكد المحتمل من الاستمارات المملوءة عن طريق موقع الانترنت لوزارة الداخلية والجماعات المحلية عن طريق رقم التسجيل،

[25] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، **وزارة الداخلية والجماعات المحلية**، نقلا عن: www.**interieur.gov**.dz

- السحب اليومي لقوائم المواعيد،
- إرسال قوائم المواعيد إلى الموظف المكلف باستقبال أصحاب الطلبات لإلصاقها.

2- عون الاستقبال:

- استقبال أصحاب الطلبات ثم التأكد من أن كل ملف مقدم يحتوي على جميع الوثائق المطلوبة، وان الصور الشمسية المرفقة هي لصاحب الطلب نفسه.
- تأكيد الموعد.
- توجيه صاحب الموعد نحو قاعة الانتظار[26].

3- دور المراقبين :

أ- التسجيل عبر الانترنت والتسجيل المباشر من خلال الإطلاع على محتوى الملف، عرض الاستمارة المناسبة لرقم التسجيل المنبثق عن التطبيقية الخاصة بالتسجيل عبر الانترنت، المصادقة على قبول الملف والتوليد الاتوماتكي لرقم الطلب،

- نسخ الصورة الشمسية لصاحب الطلب بواسطة جهاز السكانير,
- سحب وصل إيداع ملف وتسليمه لصاحبه.
- المصادقة على عملية المراقبة.
- إرسال الملف إلى المكلفين بالمصادقة.[27]

4- دور المكلفين بإدخال المعلومات بواسطة الإعلام الآلي:

- إدخال المعلومات المدونة في استمارة الطلب الخاصة.
- المصادقة على عملية الإدخال بواسطة الإعلام الآلي.
- تسليم الملف موضوع الإدخال إلى المكلفين بالمصادقة.[28]

5- دور المكلفين بالمصادقة :

- التأكد من مطابقة المعلومات المدخلة بواسطة الإعلام الآلي,
- التصحيح المحتمل للمعلومات المدخلة بواسطة الإعلام الآلي،

[26] مقابلة مع السيد حميد لعماري،موظف في مكتب الاستقبال، بدائرة ماكودة، ولاية تيزي وزو .بتاريخ 29.04.2015،الساعة14:00

[27] مقابلة مع السيد مقران مدور، موظف في مكتب التدقيق، بدائرة ماكودة، ولاية تيزي وزو، بتاريخ 30.04.2015،الساعة9:00

[28] مقابلة مع السيدة باية بوكفوس، موظفة في مكتب ادخال المعلومات بواسطة الاعلام الالي،، بدائرة ماكودة، ولاية تيزي وزو، بتاريخ 30.04.2015،الساعة11:00.

- ملىء الخانة الخاصة بوظيفة صاحب الطلب بناء على شهادة العمل
- سحب بطاقة التحري الموجهة إلى مصالح الشرطة،
- قبول عملية المصادقة ووضع التأشيرة على الاستمارة الخاصة بالطلب[29].

6- اخذ المعلومات البيومترية:

- معاينة الصورة الشمسية المبنية على الشاشة بالنظر إلى وجه صاحب الطلب قبل مسك معلوماته البيومترية.
- دعوة صاحب الطلب للإطلاع على معلومات المدخلة مع تسجيلها على الوثيقة المطلوبة.
- مسك بصمات الأصابع و أخذ الصورة الشمسية وفقا للضوابط التنظيمية المذكورة أعلاه والتوقيع الخطي الرقمي لصاحب الطلب.
- المصادقة على عملية مسك المعلومات البيومترية[30].

7- دور المهندس:

- الحفاظ على حسن سير تجهيزات الإعلام الآلي.
- مراقبة استغلال تطبيقية الإعلام الآلي الخاصة بمعالجة ملف الطلب.
- تنفيذ برامج تطبيقيات التعيين المرسلة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- إخطار الجهاز التقني المعني لمركز الإنتاج لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بالشذوذ المتعلقة بقاعدة التجهيزات.
- إدارة الشبكة المحلية.
- تسيير المستعملين(خلق إلغاء...) تحت رقابة الوالي المنتدب أو رئيس الدائرة.
- مراقبة حسن سير قاعدة التجهيزات.
- إدارة أجهزة الاستغلال(أجهزة و موزعين)
- الحفاظ والتخزين المؤمن للمعلومات.
- تحضير وطبع المعلومات المشفرة على السندات الالكترونية لحفظ المعلومات.
- الإرسال الدوري المنتظم للمعلومات إلى مركز الإنتاج، عبر شبكة الإرسال بالتدفق الكبير أو بواسطة سندات الكترونية.

---

[29] مقابلة مع السيدة جميلة بلقاسم، موظفة في مكتب المصادقة على المعلومات،بدائرة ماكودة، ولاية تيزي وزو. بتاريخ07.05.2015.ساعة9:00.

[30] مقابلة مع السيدة فروجة باحمد، موظفة في مكتب اخذ المعلومات البيومترية، ماكودة، ولاية تيزي وزو .بتاريخ07.05.2015،الساعة11:00

- تامين الشبكة المضادة للفيروسات حيث يتم تثبيت برامج مضادة للفيروسات
- التكفل بإجراء تسجيل أصحاب الطلبات عبر الانترنت.
- في كل أسبوع يتم تجديد شهادات التوقيع الالكترونية من طرف المركز الوطني للوثائق.
- في نهاية كل يوم يتم كتابة كل الأحداث في سجل لمتابعة التقنية البيومترية.[31]

8- دور رئيس المصلحة:

- تحديد المواعيد لتسليم الوثيقة بعد إدخال المعلومات البيومترية لصاحب الطلب,
- دعوة صاحب الطلب إلى اخذ موعد لاستخراج وثيقة في حالة عدم حصوله على دعوة بعد انقضاء شهر من تاريخ إيداع ملفه,
- الكتابة الصحيحة للرقم التعريفي الوطني النهائي المبين على الوثيقة في الخانة المخصصة لهذا الغرض على المستخرج الخاص من عقود الميلاد رقم 12خ مع وضع ختم المصلحة و التاريخ,
- ترتيب ملف الطلب و حفظه على مستوى مصلحة الأرشيف بعد إصدار الوثيقة المطلوبة و تسليمها لصاحبها.

9-الإجراءات الخاصة بإرسال المعلومات و استلام جوازات السفر المشخصة:

- تحضير وطبع المعلومات المشفرة على سندات الكترونية لحفظ المعلومات.
- إعداد واستخراج سندات الإرسال الخاصة بالمعلومات المطلوب إرسالها,أو بواسطة سندات الكترونية محمولة من قبل المهندس
- الإرسال الدوري المنتظم للآراء أو الرفض إلى مركز الإنتاج من قبل الوالي المنتدب أو رئيس الدائرة قصد إعداد جوازات السفر.
- الاستلام الدوري المنتظم وفق شروط أمنية قصوى من مركز الإنتاج لجوازات السفر المشخصة من قبل الموظف المخول قانونا و المعين من طرف الوالي,
- الاستلام الدوري المنتظم من الولاية,وفق شروط أمنية قصوى لجوازات السفر المشخصة و المرفقة بسندات.

10- تسليم جواز السفر البيومتري:

يتم استخراج الوثيقة المطلوبة من قبل صاحبها الشخصي في التاريخ المحدد مسبقا لذلك هاتفيا (رسالة نصية هاتفية) أو بواسطة الانترنت.

[31] مقابلة مع السيدة غنيمة سعدالله، **سبق الإشارة إليها**.

وبهذه المناسبة، يتم التأكد من مطابقة المعلومات الشخصية المطبوعة على الوثيقة بحضور صاحبها.

ويتم مسك بصمات صاحب الطلب للتأكد من مطابقتها مع تلك التي أدخلت في الشريحة الالكترونية للوثيقة.

ويتم كذلك التأكد من مطابقة المعلومات الشخصية الأبجدية العددية لصاحب المدرجة في الشريحة الالكترونية للوثيقة و المبينة على الشاشة.

في حالة تطابق مجمل المعلومات,يمضي صاحب الطلب على وصل استلام الوثيقة المطلوبة وتسلم له نسخة منه.

أما في حالة **الاعتراض**، يدعى صاحب الطلب إلى إمضاء وصل المطابقة لكافة المعلومات، ثم يستلم الوثيقة المطلوبة (جواز السفر البيومتري الالكتروني)

يطلع صاحب الطلب على الرقم التعريفي الوطني النهائي المسجل على الوثيقة المطلوبة والمكتوب على المستخرج الخاص من عقود الميلاد رقم 12 خ في الخانة المخصصة لهذا الغرض، وكذا على وصل الاستلام.

يعاد المستخرج الخاص لعقود الميلاد لصاحبه.

ويسترجع صاحب الطلب النسخة الأصلية لوصل الاستلام لتحفظ في ملفه.

لهذا الغرض, يجب وضع سجل تسليم وثائق السفر مرقم ومؤشر حسب الحالة، من طرف الوالي المنتدب او رئيس الدائرة, تحت تصرف الموظف المكلف بتسليم الوثائق الصادرة إلى صاحبها.

يوقع صاحب الوثيقة المستخرجة على هذا السجل فور استلامه إياها[32].

المطلب الثاني: تحليل الاستبيان

[32] مقابلة مع السيد اكلي بوسوف، رئيس المصلحة البيومترية، بدائرة ماكودة ،ولاية تيزي وزو. بتاريخ 14.05.2015،الساعة9:00.

يلعب جواز السفر البيومتري دور ا هاما في القضاء على التزوير وانتحال شخصية الآخر، فمن خلال دراستنا الميدانية لدائرة ماكودة، استعنا بالاستبيان كطريقة وأداة بحث وتحليل، تضمنت الاستبانة مجموعة من الأسئلة لمعرفة آراء ووجهات نظر المبحوثين حول مسائل معينة محل الدراسة، وتتكون عينة الاستبيان من مواطنين "عينة عشوائية" وموظفين بالدائرة "عينة من موظفي دائرة ماكودة بولاية تيزي وزو ودائرة القادرية بولاية البويرة، من المكلفين بإعداد جوازات السفر".

تم توزيع مجموعة من الأسئلة المفتوحة على العينة "مواطنين وموظفين" انظر الملاحق (الاستبيان).انطلاقا من هذه الأسئلة توصلنا إلى جملة من التحليلات مفادها الآتي؛

1ـ حسب الموظفين:

يتفق الموظفون على أن جواز السفر البيومتري يلعبدور ا هاما في القضاء على التزوير وانتحال شخصية الآخر، فمن خلال دراستنا الميدانية في دائرة **ماكودة**، قمنا **بمقارنتها** مع **دائرة القادرية** في ولاية بويرة وذلك بإجراء مقابلات مع موظفي كلا الدائرتين توصلنا إلى ما يلي:

- كانت بداية إصدار جواز السفر بمواصفات بيومترية حقيقية في نهاية 2013، و نهاية صلاحية جواز السفر العادي في 24 نوفمبر 2015. في سؤالنا عن "ما متى بدأتم في إصداره؟".
- معظم موظفين مصلحة إصدار جواز السفر البيومتري يعرفون بنسبة 100% متطلبات تكوين الملف ."في سؤالنا فيما تتمثل الوثائق المطلوبة لطلب جواز السفر البيومتري؟"
- ساهم جواز السفر البيومتري في تخفيف العبئ على الموظفين سواء على مستوى مكتب مراقبة الملفات أو مكتب تصديق البيانات حيث يمكن أن يتواجد موظف واحد في كل مكتب يكون كافي لأداء المهمة. في سؤالنا عن "هل زاد من الأعباء أم خفف منها؟".
- تخفيف الوثائق الإدارية لطلب جواز السفر البيومتري يسهل عملية فرز الملفات والتسريع في إصدار الجواز. مثال ذلك شهادة السوابق العدلية التي كانت تطلب في السابق من مصالح الأمن وتستغرق مدة طويلة ـ نسبيا ـ الآن أصبح الأمر يختلف ، ففي الجواز البيومتري المركز الوطني هو الذي يتكفل بذلك. دائما في سؤالنا "هل زاد من الأعباء أم خفف منها؟".
- عصرنة الإدارة المحلية بإدخال تقنية البيومترية، ودخول الموظفين في عالم الإدارة الالكترونية مثلهم مثل أقرانهم في إدارات الدول المتقدمة. في سؤالنا،"ما الهدف من تطبيق جواز السفر البيومتري؟."

- بفضل الولوج في عالم العصرنة الإدارية باستعمال التكنولوجيا لاسيما في جانبها البيومتري، فإن الموظفين المعنيين قد استفادوا من دورات تدريبية تساهم في رفع مستوياتهم التكوينية والمعرفية في هذا المجال، وحتى لا يكونوا في تأخر مقارنة بموظفين في البلدان المتقدمة. في سؤالنا؛ "هل قامت الإدارة المعنية بتكوين موظفيها من أجل تطبيق نظام البيومتري؟".
- يواجه الإداريين على مستوى مختلف الدوائر بشكل يومي إشكال يتعلق بتنفيذ مراسلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية التي تؤكد على ضرورة احترام المساحة المخصصة لنسخ الاسم واللقب التي لا تستوعب أكثر من 19حرفا، في حين يحمل الكثير من الجزائريين أسماء مركبة يصل عدد أحرفها إلى 23حرفا، وهو الأمر الذي لم تصنعه وزارة الداخلية في الحسبان مع قرار العمل بجواز السفر البيومتري في الجزائر. في سؤالنا،"ما رأيكم في استمارة جواز السفر البيومتري؟".

2ـ حسب المواطنين استنتجنا من خلال الإستبانات ما يلي:

تضم استمارة طلب جواز السفر البيومتري صفحتين مكتوبة باللغة العربية والفرنسية، ومطالب بأن تكون متطابقة المعلومات باللغتين بالرغم من أن الدستور الجزائري ينص على أن اللغة العربية لغة رسمية، و أن اللغة الأمازيغية لغة وطنية، ما جعل بعض المواطنين الجاهلين باللغة العربية ساخطين على الاستمارة.

- في سؤالنا عن؛ما ر أيكم في استمارة جواز السفر البيومتري؟".
- إن المعلومات المطلوبة لجواز السفر البيومتري أكثر خطورة على المواطنين الجزائريين لاسيما أن إجراءات إعداد جواز السفر البيومتري في أيدي أجنبية فرنسية (مستعمر قديم).دائما في سؤالنا "ما رأيكم في استمارة جواز السفر البيومتري؟".
- الحكومة الجزائرية بتطبيقها جواز السفر البيومتري معتقدة أن هذا الأخير يساهم في محاربة الإرهاب والجريمة غير أن الحقيقة تعكس ذلك فالهدف منه هو خدمة الغرب.في سؤالنا "ما الهدف في تطبيق جواز السفر البيومتري ؟".
- يهدف الغرب من خلال هذا الجواز إلى التجسس على الحريات، فالدول الغربية هي التي فرضته على الدول النامية بهدف حماية نفسها من الإرهاب ، فكانت الشركة الفرنسية التي تتكفل بتطبيق جواز السفر البيومتري في الجزائر تريد تحقيق حلم فرنسا في مدة 05 سنوات بعد أن عجزت عن

تحقيقه خلال 132 سنة من الاحتلال، وذلك من خلال المعلومات الشخصية للجزائريين التي تحملها الشريحة الالكترونية. دائما في سؤالنا ،"ما الهدف في تطبيق جواز السفر البيومتري؟".

- قرارات منظمة الطيران المدني الدولية لم تمنع الحجاب في جوازات السفر البيومترية فقد راعت في قراراتها "الأباء البيض" و"الأخوات" الذين يرتدون الحجاب المسيحي، حيث أكدت على انه لا يسمح تغطية الرأس إلا في حالات التي توافق السلطات الوطنية المختصة عليها وقد ترتبط هذه الحالات بداوفع عقائدية، أو طبية، أو ثقافية (عادات وتقاليد)، وقدمت نماذج من الصور المقبولة كصورة امرأة متحجبة دون أن تظهر أرنبة أذنيها وحتى السفرات الأجنبية لجميع الدول الإسلامية لا ترفض كشف الرأس والأذنين لعطاء التأشيرات،وتساءل جمع من المبحوثين عن؛ أين جاءت تعليمات وزير الداخلية الجزائري واجتهادات وزير الشؤون الدينية؟ ."في سؤالنا،"هل الحجاب واللحية معرقل لتطبيق جواز السفر البيومتري؟".
- نسبة **30%** من الموطنين يعتبرون أن جواز السفر البيومتري هو جهاز و ليس فقط جواز سفر فمن خلاله يمكن مراقبة والتعرف على مكان صاحبه بواسطة الشريحة التي يحتويها، ونسبة **70%** ألقى إعجابهم لأنه لا يستغرق مدة طويلة لإصداره، لاسيما ابتداءا من سنة 2015م. في سؤالنا" هل لقي ترحيبا وا ٍعجابا للمواطنين؟".
- يعاني آلاف الأشخاص الذين تعرضوا إلى حروق أو بترت أيديهم بسبب من الأسباب من صعوبة الحصول على وثائقهم البيومترية باعتبار أن نفس قاعدة المعلومات لا تخرج أي وثيقة إن لم تكن فيها بصمة الأصابع، وهي البصمة التي يحرم منها ذوي الاحتياجات من المحروقين ومبتوري الأيدي، وهو ما يجعل حصول هؤ لاء على جواز السفر البيومتري صعبا جدا خاصة بالنسبة لؤلئك يضطرون للسفر لبلد آخر للعلاج، فإن علاج الكثير منهم يطول ويتعطل، ومنهم من كتبت شهادة وفاته دون أن يتحصل على جواز سفره. في سؤالنا،"هل أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلّية بعين الاعتبار المعوقين والمحروقين؟".

المطلب الثالث: العراقيل الإدارية في عملية إعداد جواز السفر البيومتري

رغم إلزام الدول الأعضاء باعتماد مقاييس ومعطيات الأمن البيومترية لجوازات السفر وفق نظام موحد إلا أنها لن تتمكن من تكييف مقاييس أمنها وفق النظام المطلوب إلا بعد سنوات، وهذا راجع لعدة عراقيل إدارية تتلخص فيما يلي:

- صعوبة تطبيق القراءة البيومترية للوجه منها حالة التواءم وصعوبة التفريق بينهما.
- رفض بعض الأشخاص لصورتهم لأسباب نفسية وبسبب الدين وكذلك الاستعمال المفرط للمكياج، أو بسبب حمل بعض الاكسسورات التي لا يستغن عنها صاحبها، إضافة إلى النظرات والجروح والندب على الوجه، ووجود الخمار على الأذنين واللحية.[33]
- و من المشكلات التي تكتنف استخدامه إمكانية حدوث أخطاء أثناء تسجيل القياسات الحيوية وأثناء إزعاج الشخص ومضايقته.[34]
- التكلفة المرتفعة لجواز السفر البيومتر ي بالنسبة للمواطنين.
- تكاليف تكبدتها خزينة الدولة لأجل إعداد ملايين جوازات السفر البيومترية وهي مجبرة، فان الوسيلة التكنولوجيا تتطلب أموالا ضخمة.
- مقاومة الأشخاص لهذا النوع من التقنيات والخوف على خصوصياتهم من إساءة استخدام البيانات التي تم الحصول عليها.
- نقص التكنولوجيا مما أدى إلى استيراد أنظمة معلوماتية من الخارج من اجل استحداث نظام معلوماتي جزائري 10%كاقتناء تجهيزات لاستخراج جوازات سفر البيومترية من كل اقتناءات التكنولوجيا للجزائر[35].
- ضعف تكنولوجيا الجزائر مما دفعها للجوء نحو الشركات العالمية الرائدة فرنسا ثم هولندا(جيمالتو الرائد العالمي للأمن المعلوماتي والالكتروني) من اجل تسريع وتيرة إنتاج جوازات السفر البيومترية، إلا انه بإمكان الدولة أن تلزم هذه الشركات بقيام مهندسين جزائريين بوضع هذه الحلول التقنية.
- وجود عجز وتأخير كبير في تسليم جوازات السفر البيومترية للمواطنين خصوصا بعد بروز عامل الوقت الذي لم يعد في صالح الجزائر بسبب مطالب المملكة العربية السعودية بخصوص الجواز السفر البيومتري

[33] مقابلة مع السيدة فروجة باحمد،ذكرت.

[34] مقابلة مع السيد ابراهيم بلونيس، موظف في مكتب التصديق على البيانات، بدائرة القادرية، ولاية بويرة. **بتاريخ 08.10.2015**.الساعة10:00.

[35] نوارة باشوش،"لهذه الأسباب تأخر صدور جوز السفر البيومتري"، **جريدة الشروق**،الأحد 11اكتوبر 2015، 15:30، نقلا عن:
.www.**echoroukonline.com**/ara/articles/169453.html.

لموسم الحج 2014م بالإضافة إلى شروط المنظمة الدولية للطيران المدني التي حددت بتاريخ 24 نوفمبر 2015 كموعد لانتهاء صلاحية جواز السفر العادي.

- عدم مواكبة المستوى الثقافي للمواطن والموظف الجزائري مع الإصلاح الجديد "البيومتري" مما أدى إلى أخطاء في الوثائق، مع ضرورة إعادة تكوين الموظفين[36]، مما ضخم من الميزانية المرصدة لهذا المشروع.
- رفع سعر دمغة جواز السفر من 2000 دينار للجواز العادي إلى 000 10 دينار للجواز البيومتري وبررت وزارة المالية ذلك بتمديد جواز السفر إلى عشر سنوات حسب ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2015 في المادة رقم 136 مما أدى إلى اكتظاظ الدوائر لسبب توجه المواطنين لطلب جوازات السفر رغم عدم احتياجاتهم لها قبل تنفيذ هذا القانون[37]، مما دفع إلى مصادقة نواب المجلس الشعبي الوطني بالأغلبية على تخفيض رسم الطابع على الجواز السفر البيومتري إلى 6 (ستة)ألاف دج عوض 10 ألاف.
- استمارة طلب جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية الالكترونية يجد أنها تحمل الكثير من الأخطاء في المفاهيم واللغة والنحو[38].
- مسألة اللحية والخمار التي شكلت عائق أمام الموظفين لأخذ الصور تتماشى مع معايير النظام البيومتري.
- يعتبر التعرف على الأشخاص من خلال السمات الحيوية نظام قصير المدى، حيث أنه عندما يتقدم الشخص في العمر أو يتعرض لوعكة صحية تتغير سمته الحيوية وبالتالي يرفضه النظام.

ومع كل التقنيات الرقمية الحديثة إلا أن التزوير قد يحصل، حيث صرح الخبير "بيتر هاينزمان" وهو عضو في الفريق المخترع للنظام البيومتري، إن قاعدة البيانات المركزية التي تحتفظ ببصمات الأصابع يمكن أن تتعرض لهجمات قرصنة الإجرام الالكتروني، من خلال استخدام هذه المعطيات لمصالح ذاتية، إضافة إلى ذلك من المحتمل أن يسمح للشركات التي تصدر بطاقات الائتمان أو المحلات التجارية في المطارات الوصول إلى المعطيات الشخصية المتضمنة في جواز السفر[39].

كما صرح الألماني "لوكس جون والد" في أحد المؤتمرات التكنولوجية في "لاس فيغاس"، أنه استطاع نسخ المعلومات المخزنة على الرقائق الموجودة بجوازات السفر الالكترونية ونقلها إلى رقيقة خالية تماما وهو ما يمكن

---

[36] عبد العالي رزاقي،"المعلومات الاستخبارية في البيومتري الجزائري"،**جريدة الشروق**، 15 أفريل2010. نقلا عن:
.www.**echoroukonline.com**/ara/articles/50814.html

[37] سعاد رودي،"**6 الاف دج قيمة طابع جواز السفر البيومتري في 2015**"،جريدة النهار، نقلا عن:
.www.djazairess.com/alahrar/121089.2014_10_29

[38] مقابلة مع السيد قدور بوفركاس، موظف في مكتب مراقبة الملف، بدائرة القادرية، ولاية بويرة. بتاريخ08.10.2015،الساعة11:00.

[39] جميلة بلقاسم ،**مرجع سابق الذكر**.

استخدامه فيما بعد في تزوير جوازات البيومترية، كما أشار إلى أنه من السهل تغيير بعض البيانات على جواز السفر السليم مثل تاريخ الميلاد والاسم ودون كشف عملية التزوير [40].

[40] **مرجع ذاته.**

خلاصة الفصل:

استخلصنا أن التقنيات الرقمية في شكلها البيومتري أصبحت القاعدة الأساسية للتعرف على الهوية الشخصية لحاملها، أضحت تشكل الجزء الأساسي من الأنظمة التي تتطلب تحديدا دقيقا للهوية، وكوسيلة محورية لضمان الأمن ومتابعة الجريمة ومرتكبها.

كما أن انتشار هذه الأنظمة الرقمية في تصاعد ملموس ليس فقط للمزايا الأمنية التي تتمتع بها إنما أيضا لما تتمتع بها من الملائمة والسهولة في الاستخدام.و تتبو أ السمات الفيزيولوجية (بصمات الأصابع, قرينة العين، تفاصيل اليد، تجاعيد الجلد أو شبكة عروق اليد) مكانة مميزة بين المحددات البيومترية المتنوعة نظرا لما تتمتع به من مزايا، وقد تم اعتمادها في تصميم النظام المقترح كنظام عام الاستخدام للتعرف على الهوية.

تلك كانت أهم تطبيقات الرقمنة على جواز السفر الذي أصبح بيومتريا نظرا لما فرضته المنظمة العالمية للطيران المدني على كل مواطن يدخل مطارات عالمية من كل دول العالم بهدف القضاء على التزوير ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، و حماية هوية الأشخاص، والجزائر من الدول التي اتخذت عدة إجراءات لتجسيد جواز السفر البيومتري على صورته المستخدمة عالميا، إلاّ أن عملية التنفيذ الميدانية تعطلت لوقوعها في مجموعة من العراقيل الإدارية، مما أدى إلى تأخر إصدار جواز السفر البيومتري، وقد أوردنا أهمها من خلال المقابلات الشخصية التي أجريناها أثناء البحث الميداني، ومن خلال جملة من الأسئلة تم طرحها على المبحوثين من موظفين ومواطنين تقدموا لطلب جواز السفر البيومتري.

الخاتمة:

يعد دور الإصلاح الإداري في تحقيق نتائج مذهلة على صعيد تطوير الإدارة وتحقيق أهدافها والتحليل لمختلف التحولات المصاحبة لظهور النظام العالمي الجديد إلاّ وهو التكنولوجيا وقد تم التطرق من خلال الدراسات إلى ماهية الإصلاح الإداريو أهم أهدافه واستراتيجياته والمفاهيم المرتبطة به وهذا في الفصل الأول، إما الفصل الثاني فقد خصصناه للجانب التطبيقي في انجاز جواز السفر البيومتري و أهم العراقيل الإدارية لذلك.

الإصلاح الإداري يتعلق بتنظيم الإدارة بهدف تقديم خدمات في أسرع وقت، وعلى أحسن وجه، وبأقل تكاليف، ويتسم بأنه عملية هادفة ومخططة ومرسومة وتتأثر بالبيئة المحيطة.

بعد دراسة الإصلاح الإداري توصلنا لضرورة وجود إصلاح يشمل كل مستويات الإدارة أفقيا وعموديا، وعلى الحكومة أنتتدخل بشكل فعّ ال في تسهيل تطبيق إجراءات الإصلاح الذي يعد في الأساس سياسة اتخذتها لإصلاح شأن سياساتها العامة قاطبة، من توفير الوسائل المادية الحديثة ولابد من صياغة خطة إستراتجية للإصلاح الإداري على مستوى المؤسسات للقضاء على الفساد بكامل أشكاله وأنواعه، والعمل على خلق الانسجامو التوافق بين القوانين و الأنظمة المستحدثة التي صدرت لمعالجة متطلبات الإصلاح الإداري ودراسة إمكانية تكييف تجارب الدول المتقدمة حسب بيئاتها الداخلية ـ وتطويرها لخدمة أهداف الإصلاح الإداري المنشودة.

عرف الإنسان البيومترية منذ العصور القديمة وظهر ذلك في الصفقات التجارية في بابل والكتب الصينيين، فتطورت البيومترية بعد أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية التي أنتجته وطبقته على الوثائق، بهدف توفير الأمن، والقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.

شرعت الجزائر في تجسيد جواز السفر البيومتري بعدما فرضته المنظمة العالمية للطيران المدني في 2010 ودخل حيز التنفيذ اعتبارا من 05 جانفي 2012، وسنة 2013 تم إصدار أول جواز سفر بيومتري جزائري، ورجع التأخر إلى عدة عراقيل، ألا و هي نقص التكنولوجيا، ونقص كفاءة الكادر الإداري، وعدم مواكبة المستوى الثقافي للمواطن مع الإصلاح الجديد.

الخاتمة

لا يوجد نظام محوسب في العالم لا يمكن اختراقه فكلما كانت قاعدة بيانات ما حساسة أكثر فإن ذلك يعني أنه ستلفت انتباه هؤولئك المعنيين باختراقها أكثر، فالنظام البيومتري استخدام سيئ للمعلومات فهذه الأخيرة قد تستخدم من جهات حكومية لصالح استخدامات غير قانونية قد تضر بحرية الإنسان وتقيده لاسيما في حالات الجوسسة من أطراف أجنبية.

إلاّ أنه لا يمكن إنكار أن الجواز البيومتري قد ساهم في تجسيد فكرة تقريب الإدارة من المواطن لاسيما في الإجراءات الجديدة التي شرعت فيها الجزائر في نهاية سنة 2015م تتمثل في إمكانية استخراج جواز السفر البيومتري على مستوى البلديات، مما يوفر الوقت والضغط على الدائرة، ويقلل عبئ التنقل على المواطن حيث بدأت هذه الإجراءات في الجزائر العاصمة.

في الأخير، يمكن الإشارة إلى ضرورة تفعيل أجهزة الدولة للإجراءات القانونية الصارمة تجاه المقصرين مع مشاركة جميع الفئات الشعبية في ضرورة تطبيق الإصلاح الإداري إذ يد واحدة لا تصفق، وبمساعدة الجميع يستطاع النهوض بالبلاد ولا نحتاج إلى تقليد الغير فيما يخص التطور الحاصل، ومحاولة الاستفادة فقط من الأشياء الحسنة والجيدة التي تخدم البلد والمواطنين.

الملاحق

جامعة مولود معمري (تيزي وزو)
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

استمارة استبيان حول موضوع

دور التكنولوجيا في الإصلاح الإداري في الجزائر
جواز السفر البيومتري (2010-2015م)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة و الادارة المحلية

ملاحظة:
ضع العلامة (+) في الخانة المناسبة .
البيانات المتحصل عليها تستخدم لأهداف علمية.

السنة الجامعية: 2015/2014م

جامعة مولود معمري (تيزي وزو)

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استمارة استبيان

في إطار إعداد مذكرة الماستر تخصص السياسات العامة والإدارة المحلية، يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي تهدف إلى معالجة موضوع حول: جواز السفر البيومتري

يكفي فقط التأشير بالعلامة (+) لكل إجابة في الخانة، والتي تعكس لنا رأيكم.

في الأخير نحيطكم علما بأن إجابتكم لن تستخدم إلاّ لغرض البحث العلمي، فأملنا فيكم كبير بأن تكون إجابتكم على الأسئلة صادقة وموضوعية.

تقدم لموظفي دائرة ماكودة بولاية تيزي وزو، وموظفي دائرة القاديرية بولاية البويرة.

الجزائر في: 12و13 أكتوبر 2015م السنة الجامعية: 2014 - 2015م

- متى بدأتم فيطِدار ه ؟ تعليق
- هل زاد من الأعباء أم خفف منها ؟ نعم☐ لا ☐ تعليق
- هل قامت الإدارة المعنية بتكوين موظفيها من أجل تطبيق نظام البيومتري؟ نعم ☐ لا ☐ تعليق
- فيما تتمثل الوثائق المطلوبة لطلب جواز السفر البيومتري؟ تعليق
- ما ر أيكم في استمارة جواز السفر البيومتري؟ تعليق
- ما الهدف من تطبيق الجواز السفر البيومتري؟ تعليق
- هل أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بعين الاعتبار المعوقين والمحروقين؟ نعم ☐ لا ☐

تعليق

جامعة مولود معمري (تيزي وزو)

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

اســـتـــــمارة استـبـــــيان

في إطار إعداد مذكرة الماستر تخصص السياسات العامة والإدارة المحلية، يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي تهدف إلى معالجة موضوع حول: جواز السفر البيومتري

يكفي فقط التأشير بالعلامة (+) لكل إجابة في الخانة، والتي تعكس لنا رأيكم.

في الأخير نحيطكم علما بأن إجابتكم لن تستخدم إلاّ لغرض البحث العلمي، فأملنا فيكم كبير بأن تكون إجابتكم على الأسئلة صادقة وموضوعية.

تقدم لمواطني دائرة ماكودة بولاية تيزي وزو، ومواطني دائرة القاديرية بولاية البويرة.

الجزائر في: 12و13 أكتوبر 2015م **السنة الجامعية: 2014 - 2015م**

الفئة العمرية : بين 18 و65 سنة

ما ر أيكم في استمارة جواز السفر البيومتري؟ تعليق

- هل الحجاب واللحية معرقل لتطبيق جواز السفر البيومتري؟ نعم ☐ لا ☐ تعليق
- ما الهدف من تطبيق جواز السفر البيومتري؟ تعليق
- هل لاقى ترحيبا وا ٍعجابا من المواطنين؟ نعم ☐ لا ☐ تعليق

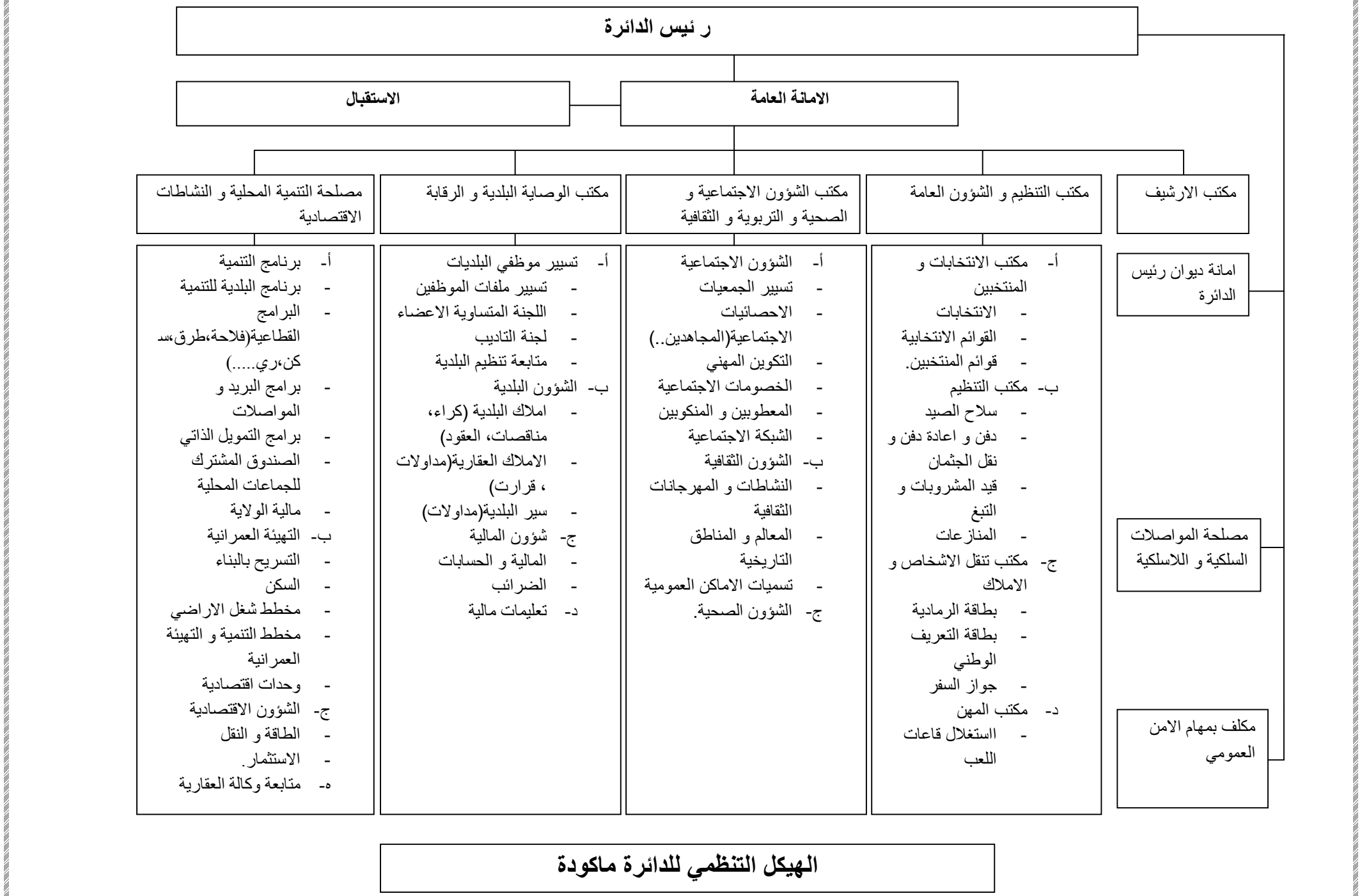

الهيكل التنظمي للدائرة ماكودة

الجمهـــورية الجـزائـــرية الـديمقـــراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'INTERIEUR,
ET DES COLLECTIVITES LOCALES

وزارة الداخليـة
والجماعـات المحليـة

صورة شمسية ملونة

Photographie d'identité
Couleur

35x45mm

استمارة طلب
جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية
الالكترونيين و البيومتريين

FORMULAIRE DE DEMANDE
DU PASSEPORT ET DE LA CARTE NATIONALE D'IDENTITE
ELECTRONIQUES ET BIOMETRIQUES

الوثيقة المطلوبة — **DOCUMENT DEMANDÉ**

☐ **جواز السفر** — **PASSEPORT**

☐ **بطاقة التعريف الوطنية** — **CARTE NATIONALE D'IDENTITE**

A) ETAT CIVIL DU DEMANDEUR DU DOCUMENT — أ) الحالة المدنية لطالب الوثيقة

1. اللقب

2. الاسم

3.Nom

4.Prénom (s)

5.الجنس — **Sexe**
☐ ذكر Masculin
☐ أنثى Féminin

6. تاريخ الميلاد
Date de naissance
Jour/ اليوم — Mois/ الشهر — Année / السنة

7. مكان الميلاد
Lieu de naissance

Pour les personnes nées en Algérie — **بالنسبة للأشخاص المولودين بالجزائر**

ولاية
Wilaya

بلدية
Commune

Pour les personnes nées à l'étranger — **بالنسبة للأشخاص المولودين بالخارج**

بلد الميلاد
Pays de naissance

سفارة أو قنصلية التسجيل
Ambassade/Consulat de transcription

8. الحالة العائلية
Situation familiale
☐ أعزب/عزباء Célibataire
☐ متزوج(ة) Marié(e)
☐ مطلق(ة) Divorcé(e)
☐ أرمل(ة) Veuf(ve)

9.لقب الزوج

10.اسم الزوج

11. Nom de l'époux

12. Prénom de l'époux

13.القامة
Taille

14. لون العينين
Couleur des yeux

15. لون الشعر
Couleur des cheveux

16.فصيلة الدم
Groupe sanguin

17.علامات خصوصية
Signes particuliers

18.الجنسية الحالية
Nationalité actuelle

19. سنة اكتساب الجنسية الجزائرية (إن كانت جديدة)
Année d'obtention de la nationalité Algérienne *(si nouvellement acquise)*

20. الجنسية الأصلية
Nationalité d'origine

21. العنوان
Adresse

الرمز البريدي
Code Postal

البلدية/ المدينة
Ville/Commune

البلد
Pays

22. سنة بداية الإقامة به
Début de résidence à cette adresse *(Année)*

23.مهنة المعني بالأمر
Profession

24.صاحب العمل
Employeur

Remarque importante : — **ملاحظة هامة :**

1. Renseigner les rubriques nom et prénom en Arabe et en Français.
2. Renseigner les autres rubriques en Arabe ou en Français (utiliser une seule langue).
3. Pour les femmes mariées ou veuves, remplir les rubriques nom et prénom du conjoint.
4. Pour les personnes mineures ayant un tuteur autre que les parents, remplir l'annexe « Tuteur Légal ».

1. ملء الخانات الخاصة بالإسم و اللقب بالعربية و الفرنسية.
2. ملء الخانات الأخرى بالعربية أو بالفرنسية (استعمل لغة واحدة فقط).
3. بالنسبة للمتزوجات أو الأرامل ملء الخانات المتعلقة بلقب و اسم الزوج.
4. بالنسبة للقصر ذوي ولي شرعي غير الوالدين ملء الملحق المخصص للولي الشرعي.

B) INFORMATIONS PERSONNELLES DU PERE — ب) المعلومات الشخصية للأب

25. لقب الأب

26. اسم الأب

27. Nom du père

28.Prénom(s) du père

29.الجنسية الأصلية للأب
Nationalité d'origine du père

30.الجنسية الحالية للأب
Nationalité actuelle du père

31. تاريخ ميلاد الأب
Date de naissance du père
Année / السنة Mois / الشهر Jour /اليوم

32. مكان ميلاد الأب
Lieu de naissance du père

Pour les personnes nées en Algérie (le père) **بالنسبة للأشخاص المولودين بالجزائر** (الأب)

ولاية
Wilaya

بلدية
Commune

Pour les personnes nées à l'étranger (le père) **بالنسبة للأشخاص المولودين بالخارج** (الأب)

بلد الميلاد
Pays de naissance

C) INFORMATIONS PERSONNELLES DE LA MERE — ج) المعلومات الشخصية للأم

38. لقب الأم

34. اسم الأم

35. Nom de la mère

36.Prénom(s) de la mère

37.الجنسية الأصلية للأم
Nationalité d'origine de la mère

38.الجنسية الحالية للأم
Nationalité actuelle de la mère

39. تاريخ ميلاد الأم
Date de naissance de la mèree
Année / السنة Mois / الشهر Jour /اليوم

40. مكان ميلاد الأم
Lieu de naissance de la mère

Pour les personnes nées en Algérie (la mère) **بالنسبة للأشخاص المولودين بالجزائر** (الأم)

ولاية
Wilaya

بلدية
Commune

Pour les personnes nées à l'étranger (la mère) **بالنسبة للأشخاص المولودين بالخارج** (الأم)

بلد الميلاد
Pays de naissance

أصرح بشرفي عن صحة المعلومات الواردة في الاستمارة

Je déclare solennellement que les renseignements contenus dans cette demande sont authentiques.

حرر بتاريخ
Année / السنة Mois / الشهر Jour /اليوم

..... بـ

توقيع طالب الوثيقة أو الولي الشرعي
بالنسبة للقصر

Signature du demandeur ou du tuteur légal pour les mineurs

خـــاص بالإدارة

التوقيع والختم الشخصي للعون الإداري الذي صادق على الملف

أي تصريح كاذب من طرفي يعرضني للعقوبات الواردة في المادتين 222 و 223 من قانون العقوبات

Toute fausse déclaration de ma part m'expose aux sanctions prévues par les articles 222 et 223 du code pénal

www.interieur.gov.dz

المعايير المعتمدة في صورة التعريف الخاصة بجواز السفر البيومتري

يجب أن تكون الصورة حديثة.

يجب أن تكون الصورة بيومترية و بدون إطار ، ذات خلفية موحدة و بيضاء.

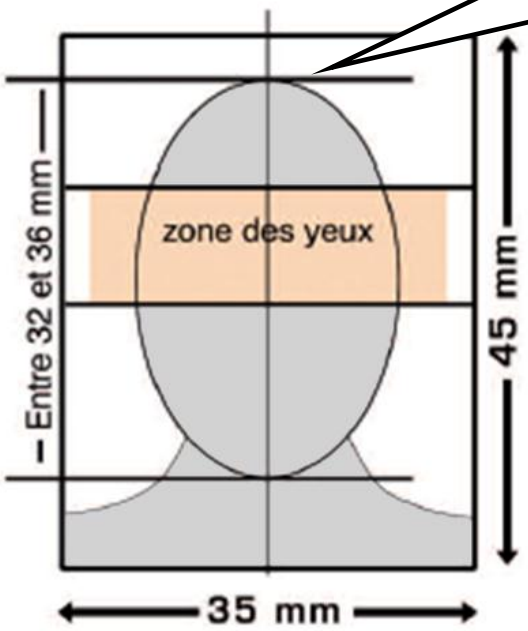

1. الخلفية

يجب أن تكون خلفية الصورة بدون إطار ، موحدة و بيضاء.

2. حجم الصورة:

يجب أن يكون مقياس الصورة 35 ملم عرض على 45 ملم طول.
يجب أن يكون قياس الوجه من 32 إلى 36 ملم (مما يعادل من 70 إلى 80 % من حجم الصورة)

3. جودة الصورة:

يجب أن تكون الصورة صافية بدون بقع أو علامات.

4. الإضاءة و الألوان:

يجب أن تكون الصورة بدون أثار للأضواء العاكسة (فلاش). و أن تعكس بوضوح اللون الطبيعي للبشرة و دون ضلال على الوجه وعلى خلفية الصورة.

5. وضعية الرأس:

يجب أن يكون الرأس غير مغطى و في وضعية مستقيمة و أن تكون العينين في اتجاه آلة التصوير..

6. النظرة و تعابير الوجه:

يجب أن تكون ملامح الوجه بارزة و الفم مغلق (بدون ابتسامة)

7. الوجه و العينين:

يجب أن تكون ملامح الوجه بارزة و.العينين واضحتين و مفتوحتين.

8. النظارات:

إرتداء النظارات ليس إجباري.
وفي حالة وضع النظارات يجب احترام الشروط التالية:

* إطار النظارة لا يجب أن يكون خشن.
* أن لا يحجب العينين.
* يجب أن يكون الزجاج شفاف (غير ملون).
* يجب أن لا يكون انعكاس للضوء على زجاج النظارات.

مراسيم فردية

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام نائبة مدير بالمديرية العامة للأرشيف الوطني.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 تنهى مهام السّيدة ضاوية عقبي، بصفتها نائبة مدير للتطوير بالمديرية العامة للأرشيف الوطني، لإحالتها على التّقاعد.

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام مدير التقنين والشؤون العامة في ولاية تيبازة.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 تنهى مهام السّيد محمد بن عمر، بصفته مديرا للتقنين والشؤون العامة في ولاية تيبازة، لتكليفه بوظيفة أخرى.

★

مرسومان رئاسيّان مؤرّخان في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يتضمّنان إنهاء مهام مكلّفين بالتفتيش في المفتشية العامة للجمارك.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 تنهى مهام السّيد أعمر رمضاني، بصفته مكلّفا بالتفتيش في المفتشية العامة للجمارك، لتكليفه بوظيفة أخرى.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 تنهى مهام السّيد مراد مستغانمي، بصفته مكلّفا بالتفتيش في المفتشية العامة للجمارك، لإحالته على التّقاعد.

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام مدير التخطيط والتهيئة العمرانية في ولاية بومرداس.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 تنهى مهام السّيد محند أمزيان بلقاسم، بصفته مديرا للتخطيط والتهيئة العمرانية في ولاية بومرداس، لإحالته على التّقاعد.

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام مفتش بوزارة المجاهدين.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 تنهى مهام السّيد محمد قاسم، بصفته مفتشا بوزارة المجاهدين، لإحالته على التّقاعد.

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يتضمّن تعيين رئيسة دراسات برئاسة الجمهوريّة (الأمانة العامّة للحكومة).

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 تعيّن السّيدة فلة بلكسيرات، رئيسة دراسات برئاسة الجمهوريّة (الأمانة العامّة للحكومة).

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يتضمّن تعيين مدير التقنين والشؤون العامّة في ولاية بومرداس.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 يعيّن السّيد محمد بن عمر، مديرا للتقنين والشؤون العامّة في ولاية بومرداس.

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يتضمّن تعيين نائب مدير في المديرية العامّة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بوزارة العدل.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 يعيّن السّيد محمد خايلي، نائب مدير للميزانية والمحاسبة في المديرية العامّة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بوزارة العدل.

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يتضمّن تعيين مكلّف بالدّراسات والتّلخيص بوزارة الماليّة.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 يعيّن السّيد علاوة لشطر، مكلّفا بالدّراسات والتّلخيص مسؤولا عن المكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة بوزارة الماليّة.

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يتضمّن تعيين مكلّف بالتفتيش في المفتشية العامّة للماليّة بوزارة الماليّة.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 يعيّن السّيد محمد قويدر رابح، مكلّفا بالتفتيش في المفتشية العامّة للماليّة بوزارة الماليّة.

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يتضمّن تعيين مكلّفة بالتفتيش بمفتشية مصالح المحاسبة في المديرية العامّة للمحاسبة بوزارة الماليّة.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 تعيّن السّيدة وهيبة لفقي، مكلّفة بالتفتيش بمفتشية مصالح المحاسبة في المديرية العامّة للمحاسبة بوزارة الماليّة.

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يتضمّن تعيين المفتش الجهوي للجمارك بالجزائر.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 يعيّن السّيد أعمر رمضاني، مفتشا جهويا للجمارك بالجزائر.

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011، يتضمّن تعيين رئيسي فرعين بمجلس المحاسبة.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 محرّم عام 1433 الموافق 13 ديسمبر سنة 2011 يعيّن السّيدان الآتي اسماهما رئيسي فرعين بمجلس المحاسبة :

– سعيد دريسي،

– عبد الكريم بوروبه.

قرارات، مقرّرات، آراء

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار مؤرّخ في أوّل صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

إنّ وزير الداخلية والجماعات المحلية،

– بمقتضى الأمر رقم 77–01 المؤرّخ في 3 صفر عام 1397 الموافق 23 يناير سنة 1977 والمتعلّق بوثائق السفر للمواطنين الجزائريين، لا سيّما المادّة 19 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 10–149 المؤرّخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 94–247 المؤرّخ في 2 ربيع الأوّل عام 1415 الموافق 10 غشت سنة 1994 الذي يحدّد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية، المعدّل،

يقرّر ما يأتي :

المادّة الأولى : يحدّد هذا القرار المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

يودع النموذج الأصلي لجواز السفر بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

المادّة 2 : يضم جواز السفر البيومتري الإلكتروني شريحة إلكترونية من دون صلة تحتوي على الشهادات الإلكترونية للدولة الجزائرية وعلى معلومات الحالة المدنية لصاحب الطلب ومعلوماته البيومترية الرقمية من ضمنها صورته الشمسية وتوقيعه وبصماته.

المادّة 3 : إن جواز السفر البيومتري الإلكتروني وثيقة مغلقة مستطيلة الشكل طولها 125 مليمترا وعرضها 88 مليمترا، وحافتاها العليا والسفلى اليسريان مستديرتان وشعاع انحنائهما ثلاثة (3) مليمترات.

المادّة 4 : يركب غلاف الوثيقة من مادة بلاستيكية صلبة سمكها 0,85 مليمترا من لون :

– "أخضر داكن" بالنسبة لجواز السفر العادي،

– "أحمر" بالنسبة لجواز السفر الدبلوماسي،

– "أزرق" بالنسبة لجواز سفر المصلحة.

يحتوي الغلاف على البيانات الآتية المنسوخة بأحرف مذهبة في اللغات الثلاث (3) : العربية والفرنسية والإنجليزية.

* الأعلى : عبارة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية".

* في الوسط : ختم الدولة، قطره : 30 مليمترا،

* في الأسفل : عبارة "جواز السفر" بالعربية والفرنسية و الإنجليزية متبوعة برمز الشريحة للإشارة إلى جواز السفر الإلكتروني كما هو محدد من طرف المنظمة العالمية للطيران المدني.

في النصف الثاني من الغلاف، غير المذهب، تدمج شريحة إلكترونية من دون صلة تحتوي على المعلومات الشخصية لصاحب الجواز.

المادّة 5 : تكون الصفحات الداخلية ذات صبغة عامة أصفر فاتح، سمكها 105 مكرون تحتوي في الوسط وفي العمق على ختم الدولة، قطره 50 مليمترا، في شكل مظلل ومرئي من خلال الاستشفاف.

المادّة 6 : يكون جواز السفر البيومتري الإلكتروني في شكل دفتر من 14 ورقة مزدوجة. وترقم صفحاته من 3 إلى 28. ولا تحتوي الصفحتان الأولى والثانية على رقم.

تحتوي الصفحات من 3 إلى 28 على رقم جواز السفر مثقوبة بالليزر في أسفل الصفحة.

المادّة 7 : تكون الأوراق الداخلية باللون الأخضر بالنسبة لجواز السفر العادي و الأحمر الرماني بالنسبة لجواز السفر الدبلوماسي والأزرق بالنسبة لجواز سفر المصلحة.

يحتوي العمق الأمني المعالج بلونين اثنين على :

* في الوسط وبشكل مسكوكاتي، ختم الدولة منسوخا داخل زخرف في شكل وردة.

* تتكون بقية الصفحة من رسم هندسي ذي أسطر من النصوص المكتوبة كتابة مجهرية.

* ينسخ رقم الصفحة في العمق الأمني على الجهة الخارجية للزخرف.

* تحتوي كل صفحة، باستثناء الصفحة 2، على رقم بخط مطبعي من لون أسود.

المادّة 8 : تحتوي الصفحة الأولى للغلاف، بالعربية، على التوصيات الآتية :

1 – جواز السفر شخصي، لا يمكن إعارته ولا يجوز إرساله عن طريق البريد،

2 – يحتوي هذا الجواز على شريحة إلكترونية ذات حساسية بالغة. نوصي صاحبه بالحفاظ عليها. كل عطب يصيب الشريحة قد يجعلها غير صالحة للقراءة ويسبب إلغاء الوثيقة،

3 – كل تزييف يعرض الوثيقة للإلغاء.

4 – في حالة ضياع الجواز أو إصابته بعطب، يجب على صاحبه إخطار السلطة الإدارية أوالقنصلية المختصة فورا.

المادّة 9 : تحتوي صفحة الغلاف الثانية على التوصيات المذكورة في المادّة 8 أعلاه بالفرنسية والإنجليزية.

المادّة 10 : تحتوي الصفحة رقم 1 المطبوعة بأحرف سوداء في ثلاث (3) لغات (العربية والفرنسية والإنجليزية) على البيانات الآتية :

* في الأعلى : إشارة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية".

* في الوسط : ختم الدولة.

* في الأسفل : البيانات الآتية :

– هذا الجواز ملك للدولة الجزائرية،

– هذا الجواز يحتوي على 28 صفحة.

المادّة 11 : تحتوي الصفحة رقم 2، المسماة صفحة التشخيص، وهي محمية بغلاف شفاف لا يمكن نتـه إلا بالتسخين، على معلومات مبيّنة لصاحب الجواز وشريط المراقبة المرئية وشريط للقراءة الأتوماتية.

على خط المراقبة المرئية، يشار إلى جميع الخانات في ثلاث لغات (العربية والفرنسية والإنجليزية) مع طباعة باللغتين العربية والفرنسية.

على يسار الصفحة :

– عبارة "جواز السفر" في ثلاث (3) لغات العربية والفرنسية والإنجليزية)،

– الصورة الشمسية الرقمية لصاحب الجواز،

– تحت الصورة الشمسية، الرقم التعريفي الوطني الوحيد.

على وسط الصفحة :

– حرف "P" للإشارة إلى جواز السفر العادي،

– الحرفان "DP" للإشارة إلى جواز السفر الدبلوماسي مع ذكر وظيفة حامله،

ـ الحرفان "PS" للإشارة إلى جواز سفر المصلحة مع ذكر وظيفة حامله،

– رمز الدولة الجزائرية بتسجيل الحروف الثلاثة : "DZA"،

– اللقب،

– الاسم،

– تاريخ الميلاد،

– مكان الميلاد،

– توقيع صاحب الجواز.

على يمين الصفحة :

– رقم جواز السفر،

– اسم الزوج بالنسبة للمتزوجات أو الأرامل،

– عبارة "جنسية جزائرية"،

– الجنس،

– تاريخ الإصدار،

– تاريخ انقضاء الصلاحية،

– السلطة التي أصدرت الجواز،

– الإعادة للصورة الشمسية لصاحب الجواز مثقوبة بالمجهر واضحة للرؤية بالعين، تحت الضوء.

في أسفل الصفحة :

– شريط للقراءة الأتوماتية في شكل سطرين (2) اثنين من 44 حرفا لكليهما يتضمنان المعلومات المشفرة الآتية :

– نوع الوثيقة،

– رمز الدولة الجزائرية،

– لقب واسم (أو أسماء) صاحبها،

– رقم جواز السفر،

– الجنسية الجزائرية لصاحب الوثيقة،

– تاريخ ميلاد صاحب الوثيقة،

– الجنس،

– تاريخ انقضاء مدة صلاحية جواز السفر.

المادّة 12 : تحتوي كل صفحة من الصفحات المرقمة من 3 إلى 28 في الأعلى وفي الوسط عبارة "تأشيرة" باللغة العربية وبالأحرف اللاتينية.

المادّة 13 : يخيط الدفتر بخيط أبيض بارز في وسط الوثيقة.

المادّة 14 : يحدد الوزير المكلف بالداخلية بقرار، تاريخ الشروع في تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

المادّة 15 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائرفي أوّل صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011.

دحو ولد قابلية

قرار مؤرّخ في أوّل صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

إنّ وزير الداخلية والجماعات المحلية،

– بمقتضى الأمر رقم 77–01 المؤرّخ في 3 صفر عام 1397 الموافق 23 يناير سنة 1977 والمتعلّق بوثائق السفر للمواطنين الجزائريين، لا سيّما المادّة 19 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 10–149 المؤرّخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 94–247 المؤرّخ في 2 ربيع الأوّل عام 1415 الموافق 10 غشت سنة 1994 الذي يحدّد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية، المعدّل،

– وبمقتضى القرار المؤرّخ في أوّل صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011 الذي يحدّد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني،

يقرّر ما يأتي :

المادّة الأولى : يحدّد هذا القرار تاريخ الشروع في تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني الذي حددت مواصفاته التقنية بموجب القرار المؤرّخ في أوّل صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011 والمذكور أعلاه، ابتداء من تاريخ 5 يناير سنة 2012.

المادّة 2 : تبقى جوازات السفر من النموذج الحالي المتداول صالحة حتى سحبها حسب كيفيات تحدد بقرار.

المادّة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في أوّل صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011.

دحو ولد قابلية

قوانين

قانون رقم 14 – 03 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014، يتعلق بسندات ووثائق السفر.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 44 و45 و119 و122 و125 (الفقرة 2) و126 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 70–20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية،

– وبمقتضى الأمر رقم 70–86 المؤرخ في 17 شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 والمتضمن قانون الجنسية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 76–80 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 77–1 المؤرخ في 3 صفر عام 1397 الموافق 23 يناير سنة 1977 والمتعلق بوثائق سفر المواطنين الجزائريين،

– وبمقتضى القانون رقم 98–06 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1419 الموافق 27 يونيو سنة 1998 الذي يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 12–07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الفصل الأول
أحكام عامة

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات إعداد وتسليم وتجديد سندات ووثائق السفر.

المادّة 2 : يجب على كل مواطن يسافر إلى الخارج أن يكون حاملا لأحد سندات السفر الآتية :

– جواز السفر،

– جواز سفر دبلوماسي،

– جواز سفر المصلحة.

إن جوازات السفر المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه هي من نوع بيومتري إلكتروني و/أو قابل للقراءة بالآلة.

تعتبر أيضا سند سفر رخصة المرور القنصلية الصادرة وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 11 أدناه.

المادّة 3 : يجب على مستخدمي الطيران المدني والبحارة أن يكونوا حاملين إحدى وثائق السفر الآتية :

– رخصة طيار بالنسبة لقائدي الطائرات،

– شهادة الأمن والإنقاذ لمستخدمي الملاحة الجوية التجارية،

– دفتر الملاحة البحرية.

المادّة 4 : تحدد المواصفات التقنية لكل سندات ووثائق السفر المذكورة في المادتين 2 و3 أعلاه، وكذا نوع الوثائق المكونة لملف الطلب، وكيفيات دراسة الملفات وشروط الإعداد والإصدار، عن طريق التنظيم.

المادّة 5 : لا يجوز لأي مواطن أن يحوز في آن واحد أكثر من سند أو وثيقة سفر من نفس النوع.

المادّة 6 : جواز السفر سند سفر فردي يمنح بدون شرط السن لكل مواطن ما لم يكن محكوما عليه نهائيا في جناية ولم يرد اعتباره.

ويثبت جواز السفر في نفس الوقت هوية وجنسية حامله، ويسمح له بمغادرة التراب الوطني أو العودة إليه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادّة 7 : يعد جواز السفر باسم ولقب المعني.

بالنسبة للمرأة المتزوجة، يذكر لقب الزوج بعد لقب المرأة الأصلي.

المادّة 8 : تحدد مدة صلاحية جواز السفر بعشر (10) سنوات وبخمس (5) سنوات بالنسبة للقصر الذين يقل سنهم عن تسع عشرة (19) سنة.

تسري مدة صلاحية جواز السفر من تاريخ إعداده.

لا يمكن تمديد مدة صلاحية جواز السفر البيومتري الإلكتروني.

المادّة 9 : يخضع جواز السفر عند إعداده أو تجديده إلى حقوق الطابع طبقا للتشريع الساري المفعول.

المادّة 10 : يسلم جواز السفر إلى صاحبه فور إعداده من قبل السلطة المختصة التي أودع لديها ملف الطلب.

يبلّغ طالب الجواز بعملية الإعداد فورا وبجميع الوسائل.

يتم إتلاف كل جواز سفر تم إعداده ولم يسحب من قبل صاحبه في أجل ستة (6) أشهر من تاريخ الإشعار بالسحب المرسل إليه.

وفي هذه الحالة، وباستثناء حالات القوة القاهرة، تكون حقوق الطابع المطلوبة لاستصدار جواز سفر جديد، مساوية لضعف حقوق الطابع المحدد.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني

السلطات المكلفة بتسليم سندات ووثائق السفر

المادّة 11 : يسلم جواز السفر من قبل الوالي أو من كل موظف مؤهل يفوضه لهذا الغرض.

يسلم جواز السفر أو رخصة المرور القنصلية، حسب الحالة، للمواطنين المقيمين أو الموجودين في الخارج، من قبل رؤساء المراكز الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية أو أي موظف قنصلي مفوّض لهذا الغرض.

المادّة 12 : يسلم جواز السفر الدبلوماسي وجواز سفر المصلحة من قبل السلطات المختصة لوزارة الشؤون الخارجية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 13 : تسلم رخصة الطيار لقائدي الطائرات وشهادة الأمن والإنقاذ لمستخدمي الملاحة الجوية التجارية من قبل السلطة المكلفة بالملاحة المدنية المختصة.

يسلم دفتر الملاحة البحرية من قبل السلطة الإدارية للملاحة البحرية المحلية المختصة، وفي الخارج، من قبل رؤساء المراكز الدبلوماسية أو القنصلية الجزائرية.

تعد وتسلم وثائق السفر المذكورة أعلاه، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفصل الثالث

الأحكام المتعلقة بشروط تجديد سندات ووثائق السفر

المادّة 14 : يمكن طلب تجديد جواز السفر في الحالات الآتية :

– خلال الأشهر الستة (6) السابقة لانقضاء مدة صلاحيته،

– في حالة التأكد من استحالة وضع تأشيرات جديدة على الأوراق المخصصة لهذا الغرض،

– عند التصريح بفقدان جواز السفر للأسباب المبيّنة في المادة 16 أدناه، وفي هذه الحالة، تتخذ الإدارة التي أصدرته التدابير اللازمة لجعله غير صالح للاستعمال إذا كان تاريخ صلاحيته لم ينته.

المادّة 15 : يجدد جواز السفر الدبلوماسي وجواز سفر المصلحة وكذا وثائق السفر المذكورة في المادة 3 أعلاه طبقا للأحكام التي تسيرها.

المادّة 16 : يجب التبليغ مباشرة بكل ضياع أو إتلاف أو سرقة جواز السفر على التراب الوطني لدى أقرب مصلحة للأمن.

وفي الخارج، يبلغ بضياع أو إتلاف أو سرقة جواز سفر لدى أقرب ممثلية دبلوماسية أو قنصلية جزائرية التي تخطر بدورها السلطة الإدارية التي أصدرت جواز السفر موضوع التبليغ.

ترسل نسخة من هذا التصريح فورا من قبل الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المعنية إلى مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

الفصل الرابع

أحكام جزائية

المادّة 17 : كل شخص يزور أو يقلد أو يحرض على أيّ تحريف أو يتلف عمدا سندا أو وثيقة سفر أو يستعمل عمدا سندا أو وثيقة سفر مزورة أو مقلدة أو محرفة يتعرض إلى العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات.

وإذا مسّت الأفعال المذكورة أعلاه البيانات المخزنة في النظام البيومتري الإلكتروني، فتطبق العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات، لا سيما تلك المنصوص عليها في المواد 394 مكرر إلى 394 مكرر7.

المادّة 18 : كل شخص يتخذ من أي سند أو وثيقة السفر حالة مدنية غير حقيقية أو يستعمل سندا أو وثيقة سفر مسلمة تحت حالة مدنية غير حالته المدنية أو يستعمل حالة مدنية أخرى غير حالته المدنية أويقوم بمحاولة الاستعمال المزور لجواز سفر الغير، يتعرض إلى العقوبات المنصوص عليها في المادتين 222 و223 من قانون العقوبات.

المادّة 19 : يتعرض الموظف الذي يسلّم وكل من يساعد على تسليم وثيقة أو سند السفر لشخص وهو يعلم أنه لا حق له في ذلك، للعقوبات الجزائية المنصوص عليها في المادة 223 من قانون العقوبات.

الفصل الخامس

أحكام انتقالية ونهائية

المادّة 20 : يحدد تاريخ السحب النهائي لجواز السفر غير البيومتري الإلكتروني قيد التداول عن طريق التنظيم.

المادّة 21 : تلغى أحكام الأمر رقم 77 – 1 المؤرخ في 3 صفر عام 1397 الموافق 23 يناير سنة 1977 والمتعلق بوثائق سفر المواطنين الجزائريين.

المادّة 22 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014.

عبد العزيز بوتفليقة

قانون رقم 14 – 04 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014، يتعلق بالنشاط السمعي البصري.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 119 و120 و122 و126،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 98 –01 المؤرخ في 4 صفر عام 1419 والموافق 30 مايو سنة 1998 والمتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 12–01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بنظام الانتخابات،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 12–04 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالأحزاب السياسية،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 12–05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالإعلام،

– وبمقتضى الأمر رقم 66–155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 84–17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 88–01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 88 –09 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني،

– وبمقتضى القانون رقم 90–11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–22 المؤرخ في 27 محرم عام 1411 الموافق 18 غشت سنة 1990 والمتعلق بالسجل التجاري، المعدل،

– وبمقتضى القانون رقم 91–05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، المعدل والمتمم،

قائمة المراجع

قائمـــة المراجع:

أولا: المراجع باللّغة العربية

أ- **الكتب:**

1. عبد الباسط محمد حسين، **أصول البحث العلمي**، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية،1975.
2. رشيد أحمد،**إدارة التنمية للدول النامية**،القاهرة:مكتبة مدبولي،1985.
3. شلبي،محمد،**المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم،المناهج،الاقترابات والأدوات**، الجزائر :د.د.ن،1997.
4. القحطاني سليم، **التطوير الإداري من خلال التجربة السعودية المفهوم والمراحل والأساليب**، صنعاء:جامعة صنعاء،1999.
5. بوحوش عمار، الذينبات محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،ط2،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999.
6. أبو قحف عبد السلام، **دليل المدير في توظيف السلطة- ملامح الإصلاح الإداري-العقود الإدارية-إدارة الأزمات**،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2001.
7. القيروتي محمد،**الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار وائل للنشر،2001.
8. الرماني زيد بن محمد، **منهج ابن تيمية في الإصلاح الإداري**، الرياض: دار الصيعي للنشر والتوزيع،2004.
9. رافت رضوان،**الادارة الالكترونية** ،القاهرة:مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار،2004.
10. غنيم احمد،**الإدارة الالكترونية:أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل**،مصر:المكتبة العصرية-المنصورة،2004.
11. الصيرفي محمد،**الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري**،الاسكندرية:مؤسسة حورس الدولية،2008.
12. فايز حسين،**سيكولوجيا الإدارة العامة**، الأردن: أسامة للنشر والتوزيع،2008.
13. السكارنه خلف بلال ،**التطوير التنظيمي والإداري**،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2009 .
14. الحميري باسم، **التنمية الإدارية الأدوات والمعوقات**،عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2013.
15. حسين أحمد جابر، **الإصلاح الإداري و دوره في القضاء على الفقر**،مصر:المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2013.

16. توفيق عبد الرحمان، **الإدارة الالكترونية في الشؤون الإدارية**، مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة،2014.

ب- **الموسوعات والقواميس:**

1. سلمى، علي،**الإدارة بالأهداف–طريق المدير المتفوق**، القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،1999.
2. باوروس،جوزف،**القاموس الموسوعي الإداري.عربي–عربي**،لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية،ط1 . 2006
3. الجاسور،ناظم عبد الواحد،**موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، بيروت:دار النهضة العربية، 2008.

ج–المقالات والمجالات:

1. طلعت عبد الحميد،التنمية والإصلاح الإداري في الوطن العربي،**المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مجلد3،عدد2،1997.
2. البشراوي صالح، الأخبار العلمية، **مجلة وهج الثقافة**، الجزائر :النادي الثقافي،عدد 3. **2006**.
3. قرداغي كاوه ، محمد فرج، أثر الشفافية والمسائلة على الإصلاح الإداري، دراسة تحليلية لأراء عينة من مواطني إقليم كوردستان وعلى مستوى محافظي السليمانية وأربيل،العراق،2011.

هـ–الملتقيات العلمية:

1. الطعامنة محمد محمود، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي،**الملتقى العربي الأول**، سلطنة عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،18–20 أوت 2008.
2. التمامي شذى،ما الفائدة من الوثائق الإدارية لتحقق من الهوية باستخدام المقاييس الحيوية،**ملتقى الموظف الجزائري**،السبت أول اكتوبر ،الساعة 22:03،2011.نقلا عن:

www.mouazaf.dz.com/t10314–topic

و–المراجع القانونية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قرار يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني**، الجريدة الرسمية العدد1،المؤرخ في14 جانفي 2012.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 14–03 يتعلق بسندات وثائق السفر**،الجريدة الرسمية العدد16 ، المؤرخ في23 مارس 2014.

ز-المواد غير المنشورة:

1. محمد ناتي مهدي،الإدارة الالكترونية،**محاضرة في قانون المنازاعات،** جامعة مولاي اسماعيل، مكناس: كلية العلوم والقانونية والاقتصاد والاجتماع،2012.
2. بن يوسف نبيلة،**محاضرات في الإصلاح الإداري،** مقياس الإصلاح الإداري، أولى ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2013-2014م.

ح-المقابلات:

1. باحمد فروجة، موظفة في مكتب اخذ المعلومات البيومترية، بدائرة ماكودة، ولاية تيزي وزو .بتاريخ07.05.2015،الساعة11:00.
2. بلقاسم جميلة، موظفة في مكتب المصادقة على المعلومات، بدائرة ماكودة، ولاية تيزي وزو .بتاريخ07.05.2015،الساعة9:00.
3. بلونيس إبراهيم، موظف في مكتب التصديق، بدائرة القادرية، ولاية بويرة.بتاريخ08.10.2015،الساعة10:00.
4. بوسوف أكلي، رئيس المصلحة البيومترية، بدائرة ماكودة، ولاية تيزي وزو .بتاريخ14.05.2015،الساعة9:00.
5. بوفركاس قدور، موظف في مكتب مراقبة الملف، بدائرة القادرية، ولاية بويرة.بتاريخ08.10.2015،الساعة11:00.
6. بوكفوس باية، موظفة في مكتب إدخال البيانات بواسطة الإعلام الآلي، بدائرة ماكودة، ولاية تيزي وزو. بتاريخ30.04.2015،الساعة11:00.
7. سعدالله غنيمة، موظفة في مكتب مهندس الإعلام الآلي، بدائرة ماكودة، ولاية تيزي وزو .بتاريخ29.04.2015،الساعة11:00.
8. لعماري حميدة، موظفةفي مصلحة المواصلات السلكية و اللاسلكية، بدائرة ماكودة، ولاية تيزي وزو .بتاريخ23.04.2015،الساعة10:00.
9. لعماري حميد، موظف في مكتب الاستقبال، بدائرة ماكودة، ولاية تيزي وزو .بتاريخ29.04.2015،الساعة14:00.
10. مدور مقران، موظف في مكتب التدقيق، بدائرة ماكودة، ولاية تيزي وزو .بتاريخ 30.04.2015،الساعة9:00.

ط-المصادر الالكترونية:

1. رزاقي عبد العالي،"المعلومات الاستخبارية في البيومتري الجزائري"،**الشروق**،15 أفريل 2010، نقلا عن:

www.**echoroukline**.com/ara/articles/60814,html

2. قمراوي غنية،"لسنا ضد الاجراءات ...ولكن ضد انتهاك الحرمان"،**الشروق**،10 مارس14:00،2010، نقلا عن:

http://openex.**echourokonline**.org/www/delivery/ck.php?n=a2598dcf&aam:cb:i
.nsert

3. دسوقي احمد، فايزة، القياسات الحيوية و امن المعلومات ، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات و المعلومات السعودية ،الرياض، 6-7 افريل 2010.نقلا عن:

.https://www.scribd.com/doc/30883642

4. العيدل عادل، "العالم يتحول إلى القياسات الحيوية ....والسعودية تقود المبادرة إقليميا"،**جريدة العرب الدولية**،عدد12215،16ماي 2012، نقلا عن:

.www.archive-**aaswast**.com/details-asp?section=43&article=676185

5. رودي، سعاد،"6آلاف دج قيمة طابع جواز السفر البيومتري في 2015"،**جريدة النهار**،29 أكتوبر2014، نقلا عن:

.www.djazairess.com/**alnahar**/121089

6. عبد الله حسان،"الاصلاح المعرفي والتغريب في العالم الإسلامي"، **مجلة المسلم المعاصر**،عدد19،152 أوت2014، نقلا عن:

http://www.**almuslimalmuaser**.org/index.php?option...k2

7. انانوف تاتيانا،"لمنع التزوير وانتحال الهويات ...الأمن العام اللبناني يعتمد الجواز السفر البيومتري"،**الأمن والدفاع العربي**،06 أفريل 2015، 09:08. نقلا عن:

http://**sdrabia**.com/preview-new.php?id=35450

8. باشوش نوارة،"لهذه الأسباب تأخر صدور جواز السفر البيومتري"، **الشروق**،11 أكتوبر2015، 15:30،نقلا عن:

www.**echourkonline**.com/ara/articles/169453.html

9. بلقاسم جميلة،"الجواز السفر البيومتري سيمكن من رصد تحركات المجرمين والإرهابين"، **الشروق**،11 أكتوبر 2015، نقلا عن:

http://opnex.**echourokonline**.org/www/delivery/ck.php?n=a2598&am:cb=insert

10. بوشوية فريال،"البطاقة الوطنية البيومترية متعددة الخدمات تدخل حيز الخدمة مطلع2016"، **جريدة الشعب**، 12سبتمبر2015. نقلا عن:

.www.djazairess.com/**echaab**/51916

11. الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية،نقلا عن:www.interieur.gov.dz.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية:

1-Dubey,Gérard, Nouvelles technique d' intefication ,nouveaux pouvoirs, le cas de la biometric,**cahier internationaux de sociologie**, France: PUF.

Tiré de : 09/01/2015.17:47. www.**cairn-info-cerist**.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة	1
الفصل الأول: ماهية الإصلاح الإداري	9
تمهيد	10
المبحث الأول:مفهوم الإصلاح الإداري وإبعاده	11
المطلب الأول:تعريف الإصلاح الإداري و خصائصه	11
المطلب الثاني: أبعاد الإصلاح الإداري	20
المبحث الثاني:أسباب وأهداف الإصلاح الإداري	21
المطلب الأول:أسباب الإصلاح الإداري	21
المطلب الثاني:أهداف الإصلاح الإداري	24
المبحث الثالث:استراتيجيات وعراقيل الإصلاح الإداري	26
المطلب الأول:استراتيجيات الإصلاح الإداري	26
المطلب الثاني:عراقيل الإصلاح الإداري	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: البيومتري بين الواقع و التشريع في الجزائر	36
تمهيد	37
المبحث الأول: ماهية البيومترية	38
المطلب الأول:نشأة البيومترية	38
المطلب الثاني:تعريف البيومترية	40
المبحث الثاني:أهداف الإصلاح الجديد(البيومتري)	43
المطلب الأول:الأهداف الدولية للاستخدام البيومتري	43
الطلب الثاني:الأهداف الوطنية للاستخدام البيومتري	45
المبحث الثالث:تطبيق جواز السفر البيومتري في الجزائر	46
المطلب الأول:النظام القانوني	47
المطلب الثاني:تحليل الاستبيان	58
المطلب الثالث:العراقيل الإدارية	61
خلاصة الفصل	65
الخاتمة	66
الملاحق	69
قائمة المراجع	85
فهرس المحتويات	90